الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مذكرة

لنيل شهادة الماستر في علم الاجتماع

تخصص:انثروبولوجيا حضرية

الموسومة ب:

الشباب و سكنات البيع بالإيجار"AADL " دراسة ميدانية للشباب بمدينة وهران

العنصر النسوي كنموذج

من إعداد الطالبة:

بوحوش صـــارة

تحت إشراف:

سويـــح مـــهدي

أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د لقجع عبد القادر	جامعة وهران 2	رئيسا
د .سويح مهدي	جامعة وهران 2	مقرر و مناقشا
أ.د حجيج الجنيد	جامعة وهران 2	مناقشا

السنة الجامعية

﴿ شكـــر وتقديـــر ﴾

الحمد لله الذي وفقنا في إتمام هذا العمل وأعاننا على أداء هذا الواجب.

كما نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى الأستاذ المشرف **مهدي سويح** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لنا في اتمام هذا البحث.

كما نخص بالذكر رئيس المشروع الأستاذ **لقجع عبد القادر** الذي منحنا فرصة هذا التكوين لتحضير رسالة ماستر انثروبولوجيا حضرية .

و لا يفوتنا تقديم الشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد.

الفهرس:

الإهداء

كلمة شكر

مقدمة عامة 01

الإشكالية 03

الفرضيات 04

أسباب اختيار الموضوع 04

تحديد المصطلحات 05

المنهجية المتبعة 05

الأهداف 06

التمهيد 07

الفصل الأول: تحديد المصطلحات

تعريف الشباب 09

مفهوم السكن 11

سكنات البيع بالإيجار 11

السلطة الأبوية 11

التغير الثقافي 12

التحضر 13

الحراك الاجتماعي 14

المكانة الاجتماعية 14

التفاعل الاجتماعي 14

التفرد(الفر دانية) 14

النسق الاجتماعي 14

العلاقة الاجتماعية 14

الأسرة 15

1.الأسرة الممتدة(المركبة) 15

2.الأسرة النووية(المصغرة) 15

التنشئة الاجتماعية 15

سوسيو أنثروبولوجيا 16

الفصل الثاني: المرأة والتغير الاجتماعي

المجتمع الجزائري من العائلة الممتدة إلى الأسرة المصغرة. 17

تغير السلطة الأبوية.
18

المرأة والتعليم.
20

المرأة الشابة وتسلط
العائلة 22

المرأة والعالم الخارجي 22

قوة المرأة واستقلالها الذاتي.
23

تحرير المرأة في نهاية القرن 20(الجدل وحتمية التغير).
25

الإسلام محرر المرأة.
26

عامل التغير وشكل البنية الاجتماعية التي يقع عليها التغير
27

1. البنية الاجتماعية التي يقع عليها التغير.
27

2.عامل التعديل أو التغيير.
27

الفصل الثالث: المرأة بين الفضاء المنزلي والعمل

مظاهر تغير مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث.
30

السلطة التقليدية.
32

على الصعيد الفكري.
33

نظرة المجتمع نحو عمل المرأة.
34

دور التعليم في تحديد مكانة المرأة 35

عمل المرأة كرمز للترقية والعصرنة.
37

دور العمل في تحديد منزلة المرأة.
38

مظاهر تغير مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث.
38

المتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على مبادئ المجتمع.
39

العمل والسكن مطمعان أوليان.
40

نية الاستحواذ على الراتب الشهري.
41

زمن رفض الرجل لعمل المرأة ولى 42

تنظيم العمل المنزلي.
43

الفصل الرابع: المرأة الشابة العاملة واستثمارها في مجال السكن

الوصف 44

غير المتزوجين لهم الحق في سكنات
"عدل". 51.

1. سكنات عدل بالجزائر(البيع بالإيجار) 53
1.1سكن "عدل" بالجزائر (البيع بالإيجار)
53

2.1 نبذة تاريخية عن برنامج سكنات عدل. 53

3.1 مدة انجاز سكنات البيع بالإيجار لوكالة عدل. 54

4.1 كيفية تمويل شراء سكنات البيع بالإيجار لوكالة عدل. 54
5.1 ثمن سكنات البيع بالإيجار لوكالة عدل. 54
6.1 الشروط المطلوبة للاستفادة من سكن عدل. 55
7.1 معايير وسلم التنقيط المعمول به لمنح سكنات عدل البيع بالإيجار 56
8.1 تصاميم سكنات عدل البيع بالإيجار. 56
نظرة الناس لبرنامج عدل. 57
سبب اختيار هذا النوع من السكنات AADL. 59
مكتتبات سكنات البيع بالإيجار. 60
نظرة المجتمع للمرأة الشابة الساكنة بمفردها. 61
الاستقلالية بالنسبة للمرأة. 63
سكن الزوج مع الزوجة التي تملك سكن. 64
عامل السن للمرأة وعلاقته بسكنها بمفردها. 66
AADL لحل أزمة السكن للشباب. 68
الدوافع التي تجعل المرأة تبحث عن سكن خاص بها. 70
مصير مسكن AADL بعد حصول المرأة الشابة عليه. 71
وضع المسكن بعد زواج المرأة . 72
الخاتمة 73
قائمة المصادر والمراجع. 77
الملاحق.

المقدمة:

تحملت الكثير من النساء في وقتنا الحالي أعباء الأسرة المادية أو شاركن في الحفاظ على توازن الأسرة إلى جانب الرجل خاصة مع استقلاليتها المادية حظيت بها وساعدتها على الاعتماد على نفسها وعدم الاحتياج للرجل،ولكن استقلالية المرأة المادية لم تمنحها حريتها بالقدر الكافي ولم تغير نظرة المجتمع وأحكامه تجاه المرأة.

هناك ارتباطا بين استقلالية المرأة المادية وحريتها، ولا يمكننا أن ننفي أن الاستقلالية تمنحها شيئا من حريتها، إذ يكفي شعورها بعدم حاجتها للآخرين.حتى لا تكون تابعة لأحد،وفي نفس الوقت يؤهلها ذلك لأن تكون مستقلة في جوانب أخرى من حياتها: الاجتماعية والثقافية والفكرية.فالتحرر الاقتصادي مهم جدا بالنسبة لتطور المرأة واتجاهها نحو حريتها لأن مقدرتها الشخصية ودخلها الخاص من جهة ثانية يمنحانها احترام الذات والثقة بالنفس نحو المبادرة والإقدام في كل اتجاهات حياتها فهذا الجانب يشكل نافذة وان كانت حرية المرأة محدودة كونها ترتبط بالمجتمع بشكل أو بآخر مازال الرجل يتحكم في مجتمعنا ويفرض آراءه وتصوراته على المرأة [1] .

فتقوم الهيمنة الذكورية التي تقوم بصفة كلية على سلطة الرجل،تشكل نظرة تعيد تشغيل نفس السلطة والاعتراف بها من طرف الرجال والنساء على حد سواء،فالذكر يعيد ممارسة هذه السلطة بشكل ضمني أو صريح، وتعترف الأنثى كذلك أو تخضع لهذه السلطة بشكل واع أو غير واع [2] .**فتقول أمال زواغي** في هذا الصدد: "إن الاستقلالية المادية سلاح ذوحدين،لأنها تؤثر جدا على الفتاة عند اختيار شريك حياتها،فهي لن تجد زوجا يلائم مستواها المادي بسهولة،ولن تجد من يتوافق مع مستواها الفكري أيضا.أما في حالة المرأة المتزوجة،فالاستقلالية المادية قد تكون نعمة تشعرها بالقوة،ولا تضطرها إلى الاستمرار في زيجة فاشلة ".من خلال هذا يمكن أن نتساءل ما إذا كانت هذه هي الاستقلالية التي تسعى إليها المرأة؟

كان دور المرأة قديما مقتصرا على البيت وتربية الأبناء، يثق بها زوجها، يعطيها ماله الذي يعمل و يكدح من أجل الحصول عليه. في سبيل راحة بيته، وتوفير لوازم حياته، فلم يكن لها دور آخر غير الاهتمام بهذه المملكة الصغيرة. أما الرجل فكان يرى في نفسه القوامة ويرى في زوجته الضعف و القوة في آن واحد، فقوتها ناشئة من حملها بيتها على عاتقها ومساعدتها له دون إثقال عليه، وضعفها ناشئ من احتياجها الدائم له.هذا كان قديما، أما حديثا فقد تغير الوضع كثيرا وأصبح تفكير كل من الرجل والمرأة بشكل مختلف إذ اتسعت الفجوة وتغيرت النظرة، وأصبحت المرأة تنظر إلى الرجل على أنه

---

(1)سهام حواس و أمال زواغي ،المرأة سلاح دو حدين في مجتمع محافظ ،نشر في الحوار 2009.03.02 .

[2]شارب مطاير دليلة، الفضاء المنزلي و العمل ،حالة الأساتذة الجامعيون و العلاقات الجنوسية ،رسالة دكتورة ،كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة وهران 2010/2009.

سالب لحريتها،بالرغم من أنها انتصرت عليه بعض الشئ، في نظر المرأة العصرية عندما تحررت وخرجت للعمل ومارست الكثير من الحقوق التي كانت حكرا على الرجال فقط.

إن عمل المرأة هو من أهم الموضوعات التي شغلت ولاتزال تشغل بال الباحثين الاجتماعيين و **الأنثروبولجيين** وتشكل لهم مادة علمية تساعد على فهم وقياس التحولات أو التغيرات التي تعرفها مختلف بنيات المجتمع. ومن أهم الدارسين الذين تناولوا هذا الموضوع نجد **أوغست كونت** و **اميل دوركايم** و**انجلز**[1]وغيرهم،لكن توجه هذه البحوث لم يخرج عن نطاق الدراسات المقارنة بين الرجل والمرأة مما جعل موضوع المرأة يأخذ شكل الارتباط الدائم مع مفهوم الرجل،فكما يقول **مارسال موس(Marcel Mause):"**نستطيع القول أننا وضعنا علم إجتماع موضوعه الرجل فقط دون أن تكون للمرأة أو الجنسين معا نفس الأهمية[2]".بالرغم من ذلك كله فإنها غير راضية،وأصبحت تحمل نفسها مسؤولية التي هي من إلتزامات الرجل التي تعتبر عبئ عليه في أغلب الحالات وهو شراء مسكن خاص.

إن المسكن هو ذلك الحيز السكني الذي يتجسد من خلال الخدمات المساعدة والتسهيلات التي يقدمها المجتمع باعتبار أن الفرد كائن يسعى إلى تحقيق المزيد من الرفاهية في جميع مجالات الحياة.في ظل مشكلة السكن الموجودة في الجزائر،ظهرت صيغة جديدة من السكن العمومي المدعم والمتمثلة في سكنات البيع بالإيجار سنة 2001 من السلطات العمومية،من أجل تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من الحصول على سكن مع إمكانية التملك بعد فترة كراء تدوم 25سنة.

عرفت هذه السكنات توافد كبير من المواطنين من كل الفئات وخاصة فئة الشباب.فيشكل تسهيل الحصول على سكنات لاسيما لفائدة الشباب أولوية بالنسبة للدولة التي تخصص من سنة 2008 نسبة 40% من برامج السكنات العمومية لطالبي السكنات الذين يقل عمرهم عن 35سنة.ففي هذه النسبة من فئة الشباب،نجد نسبة كبيرة من المكتتبين هم من الفئة النسوية،وهذا ما لفت انتباهنا وما جعلنا نتساءل عن سبب لجوء المرأة إلى اقتناء سكن خاص بها و خاصة المرأة غير المتزوجة.وذات الشيء الذي جعلنا نتساءل عن الأسباب والدوافع التي تجعل المرأة تلجأ إلى الحصول على سكن فردي ومستقل خاص بها؟وخاصة هذا النوع من السكنات العمومية(سكنات البيع بالإيجار ***AADL***).

(1) Marsel Mausse, essai de l'anthropologie, édition de minuit, paris ,1968.

لقد ارتبط التغير الاجتماعي والثقافي الذي يعرفه الفرد الجزائري ومحيطه الطبيعي مع بروز ظواهر عديدة ومن بين هذه الظواهر هو تجاوز المرأة لمحيطها التقليدي والمعبر عنه بالفضاء المنزلي إلى المحيط الخارجي[1]،مما جعلها تدرس وتذهب إلى الجامعات وتمارس عدة مهن وتقوم بمسؤوليات كانت حكرا على الرجال.

لقد استطاعت المرأة أن تتحرر من القيود الإجتماعية التي كانت تحكمها تحت إطار العادات والتقاليد،وتملصت من الهيمنة الذكورية التي تقوم بصفة كلية على سلطة الرجل عليها، فبعدما كان يعتبر الذكر في العائلة التقليدية هو المعيل للعائلة بحيث يشير مصطلح العائلة المشتق من عال و يعيل،أصبحت المرأة اليوم بالإضافة إلى تحمل الأعمال المنزلية،تشارك في الدخل العائلي وأحيانا تفوق الرجل في ذلك[2].ومع ذلك لايمكننا تحديد ما إذا تجسدت حرية المرأة الشابة خاصة.

في ظل صعوبة الحصول على سكن في الجزائر حاليا،أصبحت المرأة الشابة تفكر في تأمين مستقبلها بنفسها دون مساعدة أحد من أتباعها الرجال (الأب،الأخ)وأصبحت تبحث على سكن خاص بها،خاصة مع ظهور صيغة سكنات البيع بالإيجار(***AADL***)التي تعرف توافد كبيرا من قبل الشباب وخاصة فئة النساء،فمالذي تطمح له من وراء ذلك؟ومالذي يجعل من هذا النوع من السكنات محل اهتمام من قبل الجميع؟.وبعد حصول المرأة غير المتزوجة على سكن ***AADL*** ،كيف سيكون مصيره في ظل مجتمع تضبطه قيم اجتماعية وثقافية وتحكمه العادات والتقاليد،فهل سيسمح لها بالسكن فيه بمفردها؟

(1) عليلي عبد الصمد ، مرجع سبق ذكره.
(2) شارب مطاير دليلة مرجع سبق ذكره.

الفرضيات:

قبل الدخول مباشرة في مناقشة هذه الإشكالية يقتضي المنهج العلمي وضع فرضيات أو إجابات مؤقتة تساعدنا في الدراسة[1]. وأهم هذه الفرضيات هي كالتالي:

1. إن تغير مكانة المرأة داخل الأسرة وبعدما أصبح لها وجود وبصمة على القرارات المتخذة.والعصرنة التي أثرت على تغير المجتمع الجزائري،فالواقع المعاش هو الذي يفرض نفسه بفعل تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة ما أدت إلى تغير النمط التقليدي للمجتمع.فقد استطاعت المرأة الشابة بدورها أن تحقق استقلالية ذاتية لها بعدما تحصلت نوعا ما على استقلالية اقتصادية من خلال:

1.1 خروجها إلى العمل وكذلك تصدرها مناصب عليا.

2.1 من الجانب التعليمي حيث نجد الجنس الأنثوي إذا لم تكن نسبتهم أكبر من نسبة الذكور فهي متقاربة نسبيا في مختلف المستويات.

2. أصبحت المرأة الشابة في وقتنا الحالي،تحاول تأمين مستقبلها بنفسها من خلال قدرتها على رعاية شؤونها ماديا وحتى امتلاكها لأشياء تعتبر ضرورية في الحياة مثل: السيارة والسكن خاصة مع ظهور صيغة جديدة من السكن العمومي المدعم والمتمثلة في سكنات البيع بالإيجار"***AADL***".فنستطيع القول أن الخوف من المستقبل هو الذي يدفع بالمرأة الشابة غير المتزوجة إلى تأمين مستقبلها،لأنها تخاف أن لا تشعر بالأمان مع زوجها وتخشى طغيانه،والمسكن الخاص هو الذي يشعرها بالاطمئنان.

أما بالنسبة لأسباب اختيار الموضوع فلا يخفى على أي باحث أن الدافع الأول لاختيار موضوع دراسة ينطلق من الملاحظة العامة الأولية، بحيث أن الظاهرة الاجتماعية تجعل من البحث يطرح عدة تساؤلات قصد البحث.أما الأسباب الموضوعية التي جعلتني أقوم بهذه الدراسة وهي المرأة الشابة وسكنات البيع بالإيجار فتمثلت في:معالجة ظاهرة تملك المرأة للسكن وإزاحة الغموض الذي يطبع لجوء المرأة لتملك السكن.

أما بالنسبة للأسباب الذاتية فهي قلة الدراسات والبحوث في هذا المجال على مستوى قسم علم الاجتماع،وكذلك عدم وجود مراجع وأبحاث **سوسيولوجية وأنثروبولوجية** لهذا الموضوع بالذات.ضف إلى أن الموضوع يوفر للباحث المجال الواسع لتطبيق تقنيات البحث المتمثلة في الملاحظة والمقابلة.

---

(1)Gaston Bachlard, la formation de l'esprit scientifique , 14 éme éditions, librairie philosophique d.vrin, paris 1989.p23

تحديد المصطلحات:

الشباب،السكن،AADL، الهيمنة الذكورية ، تغير اجتماعي، العائلة الممتدة، العائلة المصغرة.هذه أهم المصطلحات التي سنتطرق إليها بالتفصيل في الفصول القادمة.

المنهجية المتبعـــــة:

إن كل دراسة تستوجب منهجا يتلاءم مع طبيعة الموضوع المدروس وصولا إلى الهدف فقد استخدمنا المنهج الكيفي الذي يعتمد أساسا على الوصف والتحليل،وقد مررنا بعدة مراحل حتى تكون استنتاجاتنا دقيقة وشاملة."يصنف **المنهج الأنثروبولوجي** مع المنهج التاريخي والوثائقي ضمن المناهج المعتمدة على الكيف،بمعنى أنه يعتمد على دراسة الحالة في حالتها الطبيعية وجعلها مصدرا رئيسيا للمعلومات،ويتم جمع بياناته بالملاحظة المباشرة والمقابلة والتفحص الدقيق[1].إضافة إلى أن المنهج الوصفي التحليلي ويعتمد على التحليلات الكمية وهو يهدف إلى اكتشاف الوقائع و وصف الظواهر وصفا دقيقا وتحديد خصائصها تحديدا كيفيا وكميا وهي تقوم بكشف عن الحالة السابقة للظواهر وكيف وصلت إلى صورتها الحالية وتحاول التنبؤ بالمستقبل فهي فهم لماضي الظاهرة وحاضرها ومستقبلها[2]. ولإسقاط هذا المنهج على دراستنا يمكننا القول أن بحثنا ينقسم إلى قسمين أولهما دراسة وصفية للظاهرة وثانيها دراسة تحليلية للظاهرة فأما الوصف فيتمثل في وصف الظاهرة في الحاضر وكذا ما يتعلق بها عن طريق جمع وتلخيص الحقائق والمعطيات المرتبطة بها أي الوضع الثقافي.

ففي المرحلة الأولى من بحثنا خصصناها لجمع المعلومات والمصادر حول الموضوع ومنطقة الدراسة، أما في المرحلة الثانية فاعتمدنا على المقاربة الميدانية مستعينين بتقنية الملاحظة المباشرة وكذا المقابلة، اعتمدنا على عشر حالات تمت معهن المقابلات. نعني بالمقابلة، المحادثة الموجهة نحو هدف محدد يقوم خلالها الباحث بطرح عدد من الأسئلة على المبحوث وهي تتضمن أيضا تعبيرات الوجه والحركات والسلوك ، للحصول على أجوبة عليها بخصوص موضوع معين يقوم بدراسته، والتي لها دلالات في التعبير عن

ظاهرة معينة خلال إجراء المقابلة. فالدافع الرئيسي لاختيار هاتين التقنيتين باعتبارهما أحد أهم ركائز البحث **الأنثروبولوجي**،فوظفناهم على سبيل التعمق وتحاشي الدراسة السطحية للبحث،فكانت المقابلة تضم عدة أسئلة مفتوحة مما تسمح للمبحوثات بحرية التعبير في حين كانت التقنية الثانية راجعة لمعايشتنا ميدان الدراسة مما ساعدتنا الملاحظة اليومية على التقرب من المبحوثات أكثر وترك مجال التحدث لنا بكل حرية.

(1) أ.سليم درنوني،الأنثروبولوجيا تبحث عن المعنى وليس عن بناء الحقيقة،جامعة،تبسة،2010.

(2) عمار بوحوش، دليل الباحث في المنهجية وكتابة الرسائل الجامعية، مؤسسة الوطنية للكتاب،الجزائر 1990،ص125.

أما الأهداف:

فان لكل دراسة أو بحث علمي أهداف وغايات يضعها الباحث مسبقا، ويعمل على تجسيدها في أرض الواقع من خلال مختلف مراحل بحثه التي ستنتهي بالنتائج العلمية والموضوعية للدراسة.والمتمثلة في تحديد الأسباب والدوافع التي جعلت المرأة تقوم بإمتلاكها مسكن خاص بها،إضافة إلى تحديد طبيعة التغير الثقافي الإجتماعي الذي يعرفه الإنسان الجزائري،وتحديد المكانة التي تحتلها المرأة حاليا وقياسها مع السابق،التعرف على الأسباب التي جعلت المرأة تحمل نفسها مسؤولية توفير السكن الذي كان من أولويات الرجل.كذلك معرفة الايجابيات التي أضافتها المرأة المالكة للسكن (عدل) إلى شخصية المرأة وواقعها الثقافي.

ومثل أي طالب وباحث في تخصص **الأنثروبولوجيا الحضرية** (وهو أحد التخصصات المدروسة في المعهد) أهداف وغايات علمية،أردنا إضافتها من خلال هذه الدراسة إلى الرصيد المعرفي لمعهدنا قصد التعريف بإحدى الظواهر وهي المرأة الشابة وسكنات البيع بالإيجار ***AADL*** .

(المرأة الشابة وامتلاكها للسكن، ***AADL*** كنموذج).

تمهيد:

إن بعض الدارسين الاجتماعيين والانثروبولوجيين يشيرون إلى أن مجمل التحولات التي يعرفها المجتمع الجزائري أحدثت أثارا مباشرة على بنيات تقليدية لاتزال موجودة إلى اليوم كالجماعة أو القبيلة أو العشيرة.

فكما يعبر عنه جمال غريد فعمل المرأة هو نتيجة قرار تتخذه مجموعة ممثلة في العائلة أو المجتمع،وهو يعبر عن حوار بين المجتمع المحلي مع المؤسسة التي تمثل إطار العمل من جهة ومن جهة أخرى يعبر عن حوار أخر بين المجتمع والمرأة[1].

إن عمل المرأة يعتبر وسيلة لمشاركتها في الحياة الاجتماعية. يرى هذا الاتجاه من الدراسات والبحوث أن عمل المرأة في حد ذاته هو وسيلة فعالة لمشاركتها في الحياة الاجتماعية بعد أن كانت تعيش بصفة هامشية خارج العلاقات الاجتماعية التي كانت تسود المجتمع.فعمل المرأة في حد ذاته هو التزام في الحياة الاجتماعية،كما يعتبر اكتساب اجتماعي،قد جعلها تخرج من الهامشية إلى الفعالية والحركية،وترتب عنه تبني مفهوم المساواة الذي يمكن بموجبه للمرأة تأكيد مشاركتها في الحياة الاجتماعية،وانطلاقا من هذا المبدأ يجب الإشارة أولا أن هذا التحول كان نتيجة منطقية لتدخل الدولة في جعل المرأة محور التغير الاجتماعي والثقافي الذي كانت تطمح إليه[2].وهذا الموضوع سنتطرق إليه بالتفصيل في الفصل الثاني(المرأة والتغير الاجتماعي).

لقد تناولنا من خلال هذه الدراسة مسألة توفيق المرأة بين بيتها وعملها. كثيرا ما تحسد المرأة العاملة من قبل بعض النساء الماكثات بالبيت بسبب خروجها يوميا واستقلاليتها المادية غير أنهن لا يرين الجانب الأخر من المعانات اليومية للمرأة العاملة التي يتوجب عليها أن تكون عاملة مثالية بمقر عملها وربّة بيت من الدرجة الأولى وأمّا صالحة غير أن الواقع ليس دائما كذلك بالنسبة للمرأة العاملة التي تجد نفسها مجبرة على العمل داخل البيت وخارجه بالإضافة إلى الاهتمام بتربية الأطفال ولا زال موضوع خروج المرأة للعمل وكيف توازن بين بيتها وعملها يسود المجتمعات العربية فهناك من يعتبر أن خروج المرأة للعمل هو خروج عن تعاليم الدين وهناك من يؤيد خروجها للعمل واعتبار أن العمل مؤثر أصيل في تنمية شخصية المرأة وحصولها على حقوقها الضائعة واحتلالها لمكانتها اللائقة عدا عن أن المرأة العاملة تواجه تحديا كبيرا لأن عليها أن توازن بين عملها ومنزلها بحيث لا تقصر في أي منهما، ولتحقيق هذا التوازن يحتاج الأمر إلى عزيمة وتنظيم للوقت.

لقد تبين أن التعليم بالنسبة للمرأة له تأثيرات واضحة في تحسين أفاق المجتمع بأسره،فذلك سيمكنها من كسب قوتها ويحسن مستوى معيشتها،حيث تنفق المرأة العصرية نصيبا أكبر مما ينفقه الرجل على الأسرة.فبالتعليم أصبحت المرأة أكثر وعيا ونضجا،وتجسد ذلك من خلال تفكيرها في مستقبلها وتخطط لحياتها القادمة بمحاولة منها تأمين هذا المستقبل المجهول كقيامها بتخزين مبلغ مادي أو باستثمار هذا المبلغ في سكن خاص بها كسكن بيع بالايجار(AADL) مثلا.وهذا ما سنتحدث عنه في الفصل الرابع (المرأة والاستثمار في سكنات عدل) مع تحليل أقوال المبحوثات من مكتتبات هذا النوع من السكنات المدعمة.

---

(1) عليلي عبد الصمد،المرأة و مستلزمات الهوية المهنية، رسالة ماجستر في شعبة الانثروبولوجيا،كلية الآداب و العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، جامعة ابي بكر بلقايد ،وهران،2001.2002.

(2) نفس المرجع.

تعريف الشباب:

يثير مفهوم الشباب جدلاً كبيراً حول تعريفه من قبل الباحثين في العلوم الاجتماعية، فهو مفهوم يعبر عن خصائص تتمثل أساساً في القوة والحيوية والطاقة، والقدرة على التحمل وعلى الإنتاج في مرحلة معينة من عمر الفرد. إن محاولتنا لتعريف مفهوم الشباب ليس بالأمر السهل كما تراه بعض الأدبيات، فتعدد معانيه ومقاصده قد يخلق لنا جملة من

المشاكل في ضبط تعريف له على خلاف بقية العلوم الأخرى. يحدد علماء الاجتماع فئة الشباب استناداً إلى المجتمع كإطار مرجعي، حيث "يعرف علم الاجتماع السن (sociologie des âges)، عادة السن بتعاقب الأدوار الاجتماعية في دورة الحياة، ويسند لها بعد الوضعية الاجتماعية statut (تلميذ ـ عامل ـ متزوج) وبعدا معياريا يتجلى في جملة السلوكات المحددة التي ينتظرها المجتمع والتي تتناسب مع كل وضعية"[1].وفي هذا الإطار يفرق علماء الاجتماع بين نوعين من الدور وهما سن الإعداد وسن الفعالية والاكتمال حسب طبيعة السياق الاجتماعي، فدور الطالب مثلاً يتمثل في التكوين واكتساب المعارف وهو النوع الأول، بينما الموظف هو النوع الثاني لأنه استكمل دوره السابق ويرى علماء الاجتماع على أن فترة الشباب تبدأ من خلال دخول الفرد إلى المجتمع الذي يحاول بدوره إدماجه وتأهيله ليؤدي عمله داخل المجتمع، ثم تنتهي بعد أن يحتل الفرد مكانة اجتماعية يكون فيها قادراً على تأدية الدور بشكل مقبول ضمن النظام الاجتماعي، فالشباب يختلفون عن الأطفال، لأنهم دائماً في وضعية مستقلة عن الأسرة، وهذا يعود إلى استكمال دراستهم الجامعية والانخراط في الشغل وامتلاكهم للدخل والمسكن ثم الزواج بهدف تكوين أسرة خاصة بهم خالية من التبعية ومن تسلط الأهل، بعكس الأطفال فهم دائماً في كنف الأسرة وتحت رعاية سلطة الآباء وسلطة المؤسسة المدرسية، ثم إلى جانب أن الشباب مختلفون عن الكهول في السن، فهؤلاء أي : الكهول يصبحون غير قادرين على العطاء في مهنتهم، وفي تدبير أسرهم نظرا لتقدمهم في السن، وبالتالي فإنهم يتخلون عن دورهم الاجتماعي عندما يصلون إلى السن التقاعد.لكن لا يمكن أن نعتبر بأن الدور الاجتماعي وحده هو الذي يحدد لنا مفهوم الشباب الذي يتمثل في (انتهاء الدراسة، والدخول إلى الوظيفة أو الاستقلال عن العائلة)، فقد عرف المجتمع المغربي تغيرات على المستوى **السوسيوثقافي**، فالفشل الدراسي والعجز عن تأمين العمل ومتطلبات الحياة، أفرزت لنا مجموعة من الشباب غير قادر على أداء الدور بالشكل الذي يحدده النظام الاجتماعي بالرغم من حصوله على شهادة العضوية الاجتماعية، بحيث هناك من الدارسين ينظرون إلى الشباب على أنهم فئة أقل تماسكاً داخل المجتمع بسبب الإقصاء الاجتماعي الذي يعيشونه من حيث أزمة التشغيل

والتكوين، وهو ما عبر عنه إدغار موران» "Edgar Morin" أن الشباب هو الحلقة الضعيفة في التماسك الاجتماعي[2].

[1]المنجي الزيدي، ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام ، دراسة منشورة بمجلة عالم الفكر ، العدد الأول، مجلد 35 يوليوز / سبتمبر 2006، ص203 .

[2]المنجي الزايدي ،ثقافة الشارع : دراسة سوسيوثقافية في مضامين ثقافة الشباب ،مركز الناشر الجامعي : تونس 2007، ص18.

مفهوم السكن:

السكن بصفة عامة هو المحل الذي يستعمل في النهار أو في الليل للاستراحة و الاستجمام أو هو المأوى بصفة عامة. أما السكن الاجتماعي فهو مقرون بالتنظيمات و

القوانين لكونه قد يختلط ببعض المفاهيم لأنواع أخرى من السكنات التي تكون خاضعة لأنظمة مخالفة كالبيع بالإيجار و السكن الاجتماعي التساهمي[1].

سكنات البيع بالإيجار(AADL):

هي صيغة من السكن العمومي المدعم المتمثلة في البيع بالإيجار أطلقت سنة 2001 من قبل السلطات العمومية من أجل تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من اقتناء سكن. البيع بالإيجار يتمثل في الحصول على مسكن مع إمكانية التملك بعد فترة كراء تدوم 25 سنة.

السلطة الأبوية:

هو مجموع الحقوق والامتيازات التي ينفرد بها الأب في تنظيم أمور الأسرة والعائلة وتوزع الموارد لمحوريته من حيث مكان السكن والملكية والإرث،ونوع التسلسل النسبي الأبوي.هداما أشار إليه العالم الاجتماعي بيار بورديو« Pierre Bourdieu » في كتابه الهيمنة الذكورية بعد دراسته للمجتمع القبائلي. يخلص "بورديو" إلى فكرة أساسية مفادها: أن المجتمع ينتج رجالا و نساء، و يرسم لكل جنس مساره و يضع له داخل هذا المسار خطوطا خضراء و حمراء. كما أنه ينتظر منهم و منهن مجموعة من السلوكات و الاتجاهات. فالرجال عليهم الامتياز بالفحولة و المنافسة و الصراع من أجل واثبات الذات و الرجولة و انتزاع الاعتراف بها . أما النساء، فعليهن الخنوع و الرضوخ للهيمنة الذكورية. و لهذا فالنساء بالنسبة ل "بورديو" شريكات في إنتاج الهيمنة الذكورية و المحافظة عليها و كذا إعادة إنتاجها. فهن ستدمجن بطريقة غير واعية و من خلال التنشئة الاجتماعية هذه الهيمنة. و يعبر "بورديو" عن هذه الفكرة قائلا:

‘La femme kabyle intériorisait les principes fondamentaux de l’art de vivre féminin’P45[2].

'استوعبت المرأة القبائلية المبادئ الأساسية لفن العيش الأنثوي'

(1) /http://droit7.blogspot.com

(2) http://y.yassni.over-blog.com/article-53432309.html

التغير الثقافي والاجتماعي:

اذا رجعنا للقاموس اللغوي فان معنى التغير هو التحول أو التبدل[1]،أي الانتقال من حالة معينة ذات أوصاف محددة إلى حالة أخرى تختلف عن الأولى في الأوصاف ومتميزة عنها،أما بالنسبة للتعريف الاصطلاحي فقد ورد في معجم علم الاجتماع[2]،أن مفهوم التغير"هو تعديل يخص مجموعة من الأفراد التي تريد تنظيم نفسها ضمن مستويات معينة،هذا التعديل يتميز باستمرار حالة اللااستقرار أو النمو(La croissance) أو التحول (La transformation).

خصائص التغير:

1. اللا استقرار:

انعدام الاستمرارية في الوضع السابق ويتميز بظهور قوى أو عوامل تقوم على انتزاع الصفات السابقة،والتي تتميز بها البنية الاجتماعية أو الثقافية وتبني لشكل جديد،بمعنى آخر تنازع بين قوة المحافظة على السابق وقوة التجديد وهذا مايسمى في العلوم الاجتماعية أو الأنثروبولوجيا بالحركية الاجتماعية(Mobilité Sociale).

2.النمو(Développement) :

أو مايدرجه البعض تحت مصطلح التنمية،فهذا الأخير يعتبر من أهم أشكال التغير سواء كان اجتماعيا،ثقافيا،اقتصاديا والتي تعرفه جميع المستويات الاجتماعية.فالتنمية أو النمو.إذا قمنا بإسقاطه على موضوعنا الذي يتطرق إلى تأثير المرأة المستقلة على إشكالية التغير الاجتماعي أو الثقافي بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي فالانتقال من وضع سابق يتميز باقتصار دور المرأة على الفضاء المنزلي إلى وضع يتميز بمشاركة الرجل أو الاندماج الاجتماعي هو في حد ذاته تنمية تعبر عن ترقية المرأة.

---

(1) المنجد الابجدي ،دار المشرق ، بيروت ، 1967 .

(2) Joseph Sumph et michel hugues, dictionnaire de sociologie ,librairie la russe , paris 1979,p 43 .

3. التحول(La Transformation):

هو أحد الميزات التي يتصف بها التغير الاجتماعي أو الثقافي وهو يقضي بإعطاء حالة معينة،شكل جديد أو مغاير في موضوعنا يمكن وصف التغير الذي تعرفه البنية الاجتماعية في الجزائر بالتحول،فالمرأة الشابة بإحرازها مكسب يتمثل في عمل وامتلاك سكن من برنامج سكنات البيع بالإيجار هو في حد ذاته تحول من الهيمنة الذكورية لهذا الموضوع.وبالتالي إضعاف السلطة الأبوية،ويبني مفهوم جديد هو مبدأ المساواة بين الجنسين ومحاولتها تبني إستراتيجية التحول بما يتناسب مع الشعار الذي ترفعه دائما وهو "إدماج المرأة في الحياة الثقافية والاجتماعية للمجتمع الجزائري"[1].

التحضر:

يشير مصطلح التحضر الى انتقال الناس من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية. للتحضر انعكاسات على حياة الفرد في المدينة الحديثة اليوم. يحمل التحضر للفرد والأسرة أشكالا من التطور في قيمتها وعاداتها المجتمعية وتأثيرات ترفع من درجة التفاعل بين مكونات البيئة المجتمعية التي تنمو فيها ، وذلك بهدف التوصل إلى تحقيق أشكال جديدة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي فيها مصلحة أفرادها.ومن جانب أخر عزز التحضر من خلال تطور التكنولوجيا والاتصال وشبكة المعلومات إشعاع التيارات الناقلة للقيم الحضرية والعصرية التي تدعم ظاهرة الفردانية من ناحية بناء الذات والتعبير عن القيم ،وظهر ذلك في تطور الشكل المؤسسي للخدمات الاجتماعية ووسائل الترفيه والثقافة وكذلك مفاهيم التداول الاستهلاكية وأنماط العمل المأجور،الأمر الذي انعكس على أشكال تنظيم الفراغ في الجوار المباشر للفرد كالمسكن والحي والمدينة.[2]

[1]Joseph Sumph et Michel Hugues, op.cit.

[2]رابعة حسن، مجلة بيئتنا-الهيئة العامة للبيئة-العدد45.

الحراك الاجتماعي:

هو الانتقال من منصب أو مركز اجتماعي إلى أخر مساو له أو أعلى منه،أو أدنى،والحراك الاجتماعي على نوعين:أفقي أو عمودي،وينقسم الحراك الاجتماعي العمودي إلى نوعين:رأسي وتنازلي.

المكانة الاجتماعية:

تعرف بأنها وضع الفرد داخل الجماعة،ويرتبط بها أدوار معينة هي المسؤوليات والواجبات التي يقوم بها،او يجب أن يقوم بها شاغلو المكانة.سواء أكانت المكانة موروثة مثل ذكر أو أنثى، أم مكتسبة مثل :طبيب،محام،وزوج وأخ.فان جوهر المكانة مجموعة المعايير والقيم التي تؤثر في شاغلي المكانة،وتوجه سلوكهم بما يتناسب معها.

التفاعل الاجتماعي:

هو قيام صاحب مكانة اجتماعية بفعل يسبب ردة فعل عند شاغل مكانة اجتماعية أخرى.

التفرد(الفردانية):

هي العملية التي ينتقل الفرد الإنساني من خلالها من اعتبار المصالح الفردية وتعريف ذاته بها.

النسق الاجتماعي:

عادة تنتظم العلاقات بين شاغلي المكانات أي العلاقات الاجتماعية،في شكل مجموعات تسمى النظم،أو الأنساق الاجتماعية.ومن هنا فالنسق الاجتماعي هو مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تربط بين شاغلي المكانات، ويمكن النظر إلى أي من العلاقات الاجتماعية بأنها تشكل نسقا ،فالعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الزوج والزوجة تشكل نسقا،كذلك العلاقات التي تقوم بين الوالدين والأبناء،والعلاقات التي تقوم بين الإخوة والأخوات.

العلاقة الاجتماعية:

نموذج للتفاعل المتبادل بين شخصين يشغل كل منهما مكانة محددة في النسق الاجتماعي.ويوجه هذا التفاعل من خلال مجموعة من الاتفاقات، أو المعاني المشتركة[1].

[1] نخبة من المتخصصين ، علم الاجتماع الأسري ' الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات 2009،ص 9

الأسرة:

يعرف علم الاجتماع **الأسرة** على أنها الخلية الأساسية في المجتمع وأهم جماعاته الأولية، تتكون الأسرة من أفراد تربط بينهم صلة القرابة والرحم، وتساهم الأسرة في النشاط الاجتماعي في كل جوانبه المادية والروحية والعقائدية والاقتصادية وللأسرة حقوق مثل: حق الصحة،حق التعلم، حق السكن الأمن كما للأسرة واجبات مثل: نقل التراث واللغة عبر الأجيال، الوظيفة [1].

الأسرة تنقسم إلى قسمين :

الأسرة النووية: وتتكون من زوج وزوجة والأولاد و**الأسرة الممتدة** : تتكون من جد وجدة والأولاد والأحفاد.

- **الأسرة الممتدة(المركبة):**

تتكون من الزوج والزوجة وأبناءهما المتزوجين، يعيشون جميعا تحت سقف واحد، مما يعني أن هذه الأسرة تضم عدد كبير من الأفراد. فهي تضم الأبناء والآباء والأجداد وتكون السلطة فيها بطبيعة الحال للأكبر سناً من الذكور.

- **الأسرة النووية(المصغرة):**

تتكون من الزوج والزوجة وأطفالهم غير المتزوجين. نجدها منتشرة الآن ، وهي عبارة عن أسر صغيرة تضم الأبوين ومن يعولون من أبناء، وتعتبر هذه الأسرة مستقلة بذاتها اقتصادياً واجتماعياً، وتشرف على تربية أبنائها دون تدخل من أطراف أو أفراد آخرين من العائلة الكبيرة.

التنشئة الاجتماعية:

عملية تعليمية يكتسب من خلالها الفرد قيم ومعايير المجتمع الذي يعيش فيه، والقدرات اللازمة لتحقيق متطلبات الدور المرتبط بالمركز والتكيف الاجتماعي.

[1] نخبة من المتخصصين مرجع سبق ذكره.

سوسيو أنثروبولوجيا:

هي دراسة امبريقية متعددة الأبعاد للجماعات الاجتماعية المعاصرة ولتفاعلاتهم،في منظور تحليلي فهي تركب بين تحليل الممارسات والتمثلات.[1]

والسوسيو-أنثروبولوجيا تظهر أيضا عن تمايز السوسيولوجيا ذات القاعدة البحثية الثقيلة وذلك باستعمال الاستمارات،والاثنولوجيا الموروثة (l'ethnologie patrimonialiste)،التي تعتمد على المخبر المفضل (l'informateur privilégie).[2]

السوسيو-انثروبولوجيا تصهر تقاليد سوسيولوجيا الميدان(مدرسة شيكاغو) وأنثروبولوجيا الميدان (الاثنولوجيا)، مع الأخذ بعين الاعتبار سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين،كالدلالات المرتبطة بها - أي سلوكياتهم –[3].

(1)Olivier Jean Pierr Du Sardan, « Anthropologie et développement, essai en socio-anthropologie du changement social », Paris ed : Karthala, 1995, p10.

(2)Ibid.

(3)Ibid.

المجتمع الجزائري من العائلة الممتدة إلى الأسرة المصغرة:

من مظاهر تغير المجتمع الجزائري هوذلك التحول المستمر للعائلة الجزائرية،من عائلة ممتدة تقليدية الى أسرة مصغرة،لايمكننا أن نقول عصرية ولكن معصرنة، فالواقع المعاش الذي يفرض نفسه بفعل تطور الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعة الأسرة الممتدة أدت إلى تغيير النمط التقليدي للمجتمع [1]. لكن بالرغم من محاولة الاستقلالية عن العائلة الكبيرة بسكن مستقل الا أنه نجد الزوجين يتجنبان عدم الابتعاد عن الوالدين أي يفضل أن يكون سكن الأسرة المصغرة بجانب المنزل الكبيروهذا ماتحدث عنه **فاطمة أوصديق** في كتابها(Mutation Familiales En Milieu Urbain)[2]. إن الطابع السلطوي من طرف كبار السن(الجد، الجدة، الابن الأكبر).وهذا نتيجة للمركز الاجتماعي الذي يخولهم إياه المجتمع التقليدي،بحيث تكون لهم الكلمة الأولى والأخيرة و الإتفراد بالقرارات والإجراءات المتعلقة بالعائلة، وحتى على مستقبل ومصير أفرادها.فالأسرة الممتدة وان أصبحت تحتمها حاليا الظروف الاقتصادية وأزمة السكن التي تدفع الأفراد خاصة الرجال للسكن في منزل العائلة فهي في المجتمع الحالي رمزية أكثر منها واقعية،إذ تحمل في طياتها بوادر اضمحلالها نتيجة للتطور الإقتصادي والثقافي والإجتماعي وتأثير وسائل الإعلام والعولمة،الذي قلب الموازين داخل الأسرة بحيث أصبحت سلطة كبار السن رمزية، وهذا ماصرحت به إحدى المبحوثات وهي سيدة 31سنة غير متزوجة حيث قالت:**"بكري الراجل كان يحشم من بوه ومن الكبار تاع العايلة بصح درك كلشي تبدل"**م1. وتغيرت مكانة المرأة داخل الأسرة وأصبح لها وجود وبصمة على القرارات المتخذة، فضلا عن قلة خضوعها.فالفردانية وأحيانا الأنانية أصبحت الطابع الذي يميز الأفراد وليس البقاء على الوحدة العائلية والانصياع لسلطة مركزية،فتخلصت الأسرة المصغرة وحاولت الانفلات من سلطة الجد والجدة والأخ الأكبر فعلى الرغم من المركز الاجتماعي للعائلة أو نوعها فمعظم المبحوثات ينتمين إلى أسر تشعهن على بناء مستقبلهن.مع أن مجتمعنا المحافظ يرفض فكرة استقلالية المرأة خاصة العازبة والعيش بمفردها دون رجل سواء كان الأب

أو الأخ أو الزوج،خوفا أن تصبح عرضة للمضايقات والإتهامات والطعن في شرفها.هذا ما صرحت به المبحوثة وهي 34سنة غير متزوجة:**"المجتمع تاعنا مايرحمش يعسو المرا بزاف صغيرة وإلا كبيرة"م02.**

---

(1) زيدان نعيمة ،هجرة النساء نحو أوروبا ،دراسة ميدانية لظاهرة هجرة النساء نحو أوروبا "فرنسا و اسبانيا نموذجا،أطروحة دكتورة ، جامعة وهران سانيا، 2012-2013.

(2)Fatima Oussedik,Mutation Familiales En Milieu Urbain,Programmes Nationaux De Recherche,Population Et Société,PNR31 ,Edition DGRSDT CRASC,Algerie,2012.

م المتبوعة برقم تعبر عن رقم المقابلة، ستجدون التفصيل النهائي للمقابلة في الملاحق.

ففي المجتمعات المحافظة تتأثر نظرة المجتمع للمرأة بالعادات والتقاليد والتي تتسم بالحساسية في بعض الأحيان،فهناك الكثير من المفاهيم مثل النظرة إلى المرأة على أنها ضعيفة حسب ما صرح به أحد المبحوثين الذي قمت بمقابلة معه حيث قال:**" المرا مهما كان ضعيفة".م03**

فالمرأة في نظرة المجتمع يسهل التأثير عليها،وتعجز عن تسيير أمور حياتها اليومية بدون مساعدة الآخرين(العنصر الذكوري).خاصة في ظل القيود التي تفرض عليها من قبل المجتمع وأهمية وجود رجل بجانبها سواء كان الأب.الأخ أو الزوج.والذي يرى غالبية أفراد المجتمع استحالة عيش المرأة بدونه ولكن بالرغم من ذلك نجد أن مثل هذه المفاهيم يتم التأكيد عليها تارة وتجاهلها تارة أخرى،خاصة في ظل حصول المرأة على التعليم ودخولها لمجال العمل وقدرتها على رعاية شؤونها ماديا مما جعل البعض يغيرون نظرتهم تجاه المرأة مثلما قال نفس المبحوث المذكور سابقا:**"المرأة في هذا الوقت راه عندها La chance كما الراجل ولا كثر،المرأة رانا نصيبها في جميع مؤسسات الدولة والمرأة راها مستقلة بلا مزية حتى واحد."م03**

تغير السلطة الأبوية:

لقد تحولت السلطة في الأسرة خاصة من ناحية الأب،فمن المتسلط الذي يملك زمام الأمور في يده،وحق الحل والربط ولا مجال لباقي الأسرة للمناقشة وكل يمشي حسب

رأيه وأوامره الى أب يفسح المجال لأولاده للتعبير والأختيار،ويبقى هو مجرد موجه اي التحول من السلطة القهرية إلى السلطة الرمزية فقط.

كما أن الأم التي لاتمارس عملية السلطة إلا على أولادها خاصة الإناث منهم بعدما مورس عليها ذلك طيلة حياتها،أصبحت اليوم أكثر ليونة وتفهم وهذا التحول في طبيعة السلطة فرضته التحولات السوسيو ثقافية والاقتصادية وخصائص التمدن التي ضربت بنية العائلة التقليدية بشدة.فبضل التمدرس وخروج المرأة للعمل ومشاركتها في دخل الأسرة،حسب قول أحد المبحوثات سبق لنا ذكرها:**"درك المرأة مكانتها تغيرت في المنزل،لأن راها تخدم،راها تصرف،فرضت روحا في الدار"م02.**ولهذا ألها مكانة أصبحت لها مكانة داخل الأسرة،كما أن لتحولات المجتمع التي تعمل على إرساء الديمقراطية داخل المجتمع،انعكاسا على الأسرة أيضا والعكس صحيح[1]،وقد جاءت الكاتبة **فاطمة المرنيسي** في كتابها ماورأء الحجاب "فان التغيرات الاقتصادية من جهة وكذلك المستوى التعليمي المرتفع باستمرار من جهة أخرى،قد شجع النساء على أن يصبحن منافسات حقيقيات للرجال في سوق العمل[2] .

ونفس الفكرة وجدناها عند نفس المبحوثة المذكورة سابقا:**"المرأة رانا نصيبوها في جميع المجالات.نصيبوها حتى في الصحراء'سوناطراك'.م02**

إن الحديث عن مكانة الفتاة من خلال تنشأتها الخاصة لا ينفصل تاريخيا في الحديث عن التحولات التي طرأت على العائلة،والتغيرات التي عرفتها ادوار الجنسين اليوم نتيجة للتغيرات المجتمعية والمهنية والتعليمية للإناث خاصة والتي أثرت بدورها على المؤسسة الأسرية لذا يعتبر تغير مكانة الفتاة في الأسرة وبالتالي المجتمع من تداعبات التطور الأسري.

[1] زيدان نعيمة،مرجع سبق ذكره.

[2] فاطمة المرنيسي،ماوراء الحجاب،الجنس كهندسة اجتماعية،ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل،الدار البيضاء(المغرب)،1988.

المرأة والتعليم:

من أهم التغيرات التي حصلت والتي يجوز وصفها بالتطور الكمي بشأن مشاركة المرأة الجزائرية تتمثل في قطاع التعليم،ارتفعت نسبة تمدرس الفتيات مابين 6 إلى 14سنة من 36.90%في سنة 1966 الى 93.3% في سنة 2008 مقارنة مع نسبة الذكور المتمدرسين التي تمثلت في 93.0% [1]،لكن هذه النسبة لم تبقى ثابتة فقد تغيرت مع الوقت،وحسب إحصائيات مديرية التربية لولاية وهران لسنة 2016، فوجدنا نسبة الذكور المتمدرسين في الأطوار الثلاثة تفوق نسبة الإناث المتمدرسات،لكن هذه النسبة ستتغير مع دخول الجامعة حيث نجد نسبة الإناث أكثر من الذكور،هذا من خلال الملاحظة العامة،فحسبي يرجع ذلك إلى أن في الأطوار الثلاثة يعتبر التعليم إجباري لذلك نجد الذكور أكثر من الإناث وإلا لماذا نجد هذا التفارق بين النسبتين(الأطوار الثلاثة،والجامعة)؟.فالذكر بمجرد وصوله مرحلة البكالوريا أو حصوله على الشهادة،سيحس أنه مسؤول عن نفسه و يحاول إثبات حاله من خلال استقلاليته الاقتصادية أولا، كتوقفه عن أخذ مصروفه من الأب أو الأم.حيث سيحاول بدوره البحث عن العمل حتى ولو كان بسيطا(بائع في دكان أو قابض في حافلة نقل،عامل في صالة

ألعاب،أو نادل في مطعم أو مقهى...)،كما نجد معظم الذكور سيدخلون الميدان العسكري(أما خدمة وطنية باعتبار أنهم بلغوا السن القانوني،أوكجندي،عسكري،دركي...) لذا نجد العنصر النسوي يطغى بصفة كبيرة على الميدان الجامعي. ان طرح مثل هذا الأشكال في موضوع المرأة والتغير الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر يحيلنا الى البحث في أهمية الروابط الاجتماعية والعلاقات الأسرية في تحديد مدى إدماج المرأة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية ومدى نجاعة مشاركتها.وقد أشارت دراسة لفريق من الباحثين في المركز الوطني للبحث في **الأنثروبولوجيا** الاجتماعية والثقافية [2].الى أن النساء الجزائريات يتأقلمن مع مختلف التغيرات الحاصلة في المجتمع وفي مختلف المستويات الاقتصادية والاجتماعية والعائلية.[3] ولكن هذا التغير مافتئ يصطدم مع مشاكل ترتبط بالتقليد الذي يهيمن بشكل أو بأخر في المجتمع الجزائري ولاسيما مع تزايد المد الإسلامي في التسعينات من القرن الماضي مما أدى إلى تقليص حضور المرأة في الفضاء العمومي وذلك على الرغم من تزايد عدد النساء المتمدرسات والطالبات والعاملات [4].

(1) مركز الإحصائيات لمدينة وهران.

(2) Ben ghabrit – ramaun ,N.(dir).(2006) , femmes et intégration science économique , étude réalisée par le centre de recherche en anthropologie social et culturel pour le compte du délègue charge de la famille et de la condition féminin .

(3) enquête réalisée par le centre de recherche en anthropologie, violence en verre les femmes (collectif. (2010) social et culturel (Algérie), (cracs) pour le compte de ministère de famille et des affaires féminines, édition de l'UNIEF.
1° 225, Diogène Boutheina, C. (2009) , « le genre et la citoyenneté « troc »
Dans l'Algérie poste coloniale ».in Oran, édition du cracs, femme et développement, (collectif(1995) n°9, page. 129 -143, Ramaoune, M. (1999), « les associations féminins pour les droits des femmes ».- ; in insaniyat.

(4) centre national, annuaire de l'Afrique du nord André, a. (1965), « chronique social et culturelle Algérie», in de la recherche scientifique ; centre de recherche sur l'Afrique méditerranée (éds,) édition de CNRS, p.165-193, vol.3

.المرأة الشابة وتسلط العائلة:

على الرغم من محاولة تحرر المرأة إلا أن العادات والتقاليد لازال لها تأثير مباشر أو غير مباشر.فليست هناك حرية مطلقة في جميع الأمور فهناك أمور لابد الرجوع فيها للأهل وهناك أمور تتصرف فيها المرأة بمفردها.القرار للمرأة لكن بعد مشاورة الأهل فموافقة الأهل على تصرفات البنت أو المرأة لها أهمية بالغة أكثر من الذكر الذي يسمح له بحرية تصرف أكثر وله الجدارة في تجارب الحياة أكثر من الأنثى حتى وان كانت مخالفة للدين والشريعة أو القيم والعادات فهو في المنظور الاجتماعي التقليدي يعيش أو يجرب الحياة[1]. فحسب جون لوك عن حق الحرية أوالمساواة أوالملكية في الحالة الطبيعية إنما ينتمي إلى الرجال فحسب.فمن الطبيعي أن يكون الرجال وحدهم أحرار.
يرى "جون لوك" بأن قوانين الشعوب بصفة عامة،وعاداتها وتقاليدها هي التي قضت بذلك،ويوجد مفارقات في نظرية جون لوك عن المرأة:يتحدث عن المساواة كحق طبيعي

بين البشر،لكنه من ناحية أخرى يتحدث بصراحة عن انعدام المساواة بين الرجل والمرأة ويعتبرها مسألة طبيعية[2] .

المرأة والعالم الخارجي:

إن خروج المرأة للدراسة أو العمل أو لقضاء نشاط معين يساعدها على الاحتكاك أكثر واكتشاف العالم الخارجي كما تتخلص من عقدة الخوف التي تتميز بها المرأة التقليدية التي لم تخبر العالم الخارجي.

نلاحظ التغيرات التي طرأت على النمط الاجتماعي التقليدي، فالتحولات **السوسيوثقافية** والاقتصادية التي أسهمت في تغيير القواعد والنظم والتقاليد زعزعت بنية العائلة التقليدية التي كانت تعمل على تقييد حركة النساء،حيث نجد الأسرة الجزائرية مع تنوع مكانتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية لم تتجرد كليا من لبسها التقليدي إلا أنها أصبحت أكثر ليونة فيما يخص المرأة ومستقبلها أو اعتبارها موردا اقتصاديا مهما.

---

(1) هجرة النساء نحو أوربا،مرجع سبق ذكره.

(2) جون لوك و المرأة: أ.د.إمام عبد الفتاح إمام ،المرأة في الفلسفة ، توزيع دار الفرابي ، التنوير للطباعة و النشر و التوزيع ص 25 .

قوة المرأة واستقلالها الذاتي:

اذا تتبعت مصادر القوة التي تتمتع بها المرأة في النسق الأسري بشكل خاص،والمجتمع بشكل عام تجد أن من الصعب الحديث عن استقلال كامل للمرأة.وما الاستقلال الذي تتمتع به سوى استقلال ظاهري إلى حد بعيد،ويتعذر علينا فهم مسألة استقلالية المرأة بمعزل عن تحديد الخصائص البنيوية التي تتصف بها الأسرة العربية وطبيعة الثقافة السائدة في المجتمع وطبيعة تقسيم العمل فيه.

وكما أصبح واضحا لدينا تتصف الأسرة العربية عامة ببنيتها الهرمية الجنسية التي يحتل فيها الأب قمة السلطة،وعلى أساس ذلك يوزع العمل والنفوذ والمكانة والقوة لذا نجد أن استقلال المرأة ليس مقبولا من الناحية الثقافية وحين يتاح لأي قدر منه للمرأة يظهر وكأنه خارج نطاق البناء الثقافي السائد في هذا المجتمع وشاذ عنه.لذا تظهر قوة المرأة

فقط في الحياة الخاصة للأسرة بدون أن ينعكس ذلك في العلاقات الخارجية مع المجتمع الخارجي الا في بعض الحالات الاستثنائية التي لا يقاس عليها.

ومادامت الخصائص البنيوية للاسرة العربية تختلف باختلاف القطاعات الاجتماعية في المجتمع،نجد تبعا لذلك تباينا في قوة المرأة واستقلالها النسبي في هذه القطاعات.بدا بالقطاع الحضري،ان استقلال المرأة في هذا القطاع وتمتعها بقوة نسبية فيه أقوى من تمتع نظيراتها في القطاعات الأخرى وذلك لسيادة نمط الأسرة النووية في هذا القطاع وهذا يعني أن امكانية تدخل الأقارب في حياتها بالأسرة النووية أقل بكثير من امكانية تدخلهم في الريف الذي تسوده الأسرة الممتدة،فهناك أسباب أخرى تتعلق أيضا بالتعليم.ففرص التعليم المتاحة للمرأة في القطاع الحضري أكثر من نسبتهن في الريف،لهذا تكون المرأة الحضرية المتعلمة أكثر استقلالا وقوة من المرأة الريفية والبدوية حتى لو كانت هاتان الأخيرتان متعلمتين لأنه رغم رغبتهن بالاستقلال مازلن يخضعن للروابط القرابية التقليدية التي تحد حريتهن وسيطرتهن.

لا تحقق المرأة المتعلمة الكائنة في أسرة ممتدة قوة واستقلالا(كما في الريف والبادية)،مثل نظيراتها التي تعيش في أسرة مصغرة اذ لا تخضع مثل هذه المرأة لسيطرة الرجال فحسب.بل تخضع أيضا لسيطرة الأقارب من الإناث وكبار السن وهكذا تحول الروابط التقليدية دون طموح المرأة في استقلالها.

بالإضافة إلى ذلك فان حجم قوة المرأة الفعلية داخل النسق الأسري واستقلالها النسبي في المجتمع،يتأثر بطبيعة العمل الذي تقوم به ومدى مساهمته في داخل الأسرة وهذا يعني أن قوة المرأة مرتبطة بقوة استقلالها الاقتصادي وبطبيعة العمل الذي تقوم به مادام العمل في المجتمع العربي عامة وفي الجزائر خاصة يتضمن تبعية المرأة للرجل.ومادامت المرأة تبعا لذلك تقوم بأعمال هامشية في الإنتاج فلنا أن نتوقع استمرارية مكانتها الاجتماعية التبعية كما هي،وسيستمر ضعفها وتهميشها كذلك.مع أنه ليس من نية هذه مناقشة الخروج من هذه التبعية،يبدأنه من المناسب هنا أن نقول أن المخرج يكمن في تغير طبيعة تقسيم العمل بين الجنسين.وفي تحول في البنى الاجتماعية وملكية وسائل

الإنتاج وإفساح المجال أمام المرأة للمشاركة في الحياة العامة والعمل المنتج.وحتى يتحقق ذلك عليها أن تناضل شوطا طويلا من أجل بلوغ هدفها وأن يناضل معها كل من يؤمن بالمساواة بين الجنسين.ويمقت الاستغلال والاضطهاد،وما يطمئن أن هناك تغييرا اجتماعيا ملموسا يسير في هذا الاتجاه[1].

(1) نخبة من المتخصصين ، علم الاجتماع الأسري ،الشركة العربية المتحدة للتسويق و التوريدات،2009 ص 170-172.

تحرير المرأة فى نهاية القرن العشرين (الجدل وحتمية التغير):

لم تعد مشكلتنا تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الغرب موضوعي نقاش،فقد حسم القرن العشرين بالفعل ما كان من جدال حولهما.وأصبح التسليم بهما بديهية أقرتها القوانين ورضيت عنها المجتمعات الغربية بجميع فصائلها.والواقع أن القرن العشرين كان قرن تحرير شامل،أخذ العالم فيه يتخلص من قبضة الاستبداد والحكم الفردي المشخص ليحل محله حكم المؤسسات.وفيه أصبحت الدساتير تنظم علاقات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية.بما يبعدها عن التركز في يد واحدة.كان القرن العشرون بالنسبة للعرب والمسلمين قرن طرح مسألة تحرير المرأة دون الانتهاء الى حسم

الموضوع.وهو ما أحدث شرخا فكريا بين فصائل المجتمع.حول ما اذا كان تحرير المرأة مطلبا مقبولا أو مرفوضا من أساسه أو قابلا للنقاش لتحديد مداه وتخليقه،وضبطه بتعاليم الدين؛وعدم إخلاله بتماسك الأسرة التي هي الخلية الوحيدة التي أبقى عليها الإسلام،مستبعدا ماعداها من الخلايا القائمة على الفروق والتمايز لتنافي وجودها مع وحدة الأمة[1]

---

[1] محمد عبدو محجوب ، المرأة و القيم في المجتمعات العربية، ا . انثروبولوجيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية،دار المعرفة الجامعية،2011.

الإسلام محرر المرأة:

جاء الإسلام بتصحيح المفاهيم الخاطئة عن حقيقة المرأة،وأقر بأنها مساوية للرجل في النشأة والخلق[1]،وفي السورة المخصصة في القران الكريم للنساء،ابتدأ الله بهذا التصحيح فقال في أولى آية منها:**"يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وجعل منها زوجها".(النساء 1)** [2]، ويقصد هنا الذكر والأنثى، والتعبير بالزوج عنهما معا يفيد المساواة والتكامل بينهما.وجمع الله بين الجنسين في مهمة استخلاف الله البشر على إدارة الأرض، وكذلك في آية أخرى:**"وإذا قال ربك للملائكة إني جاعل في الأرض**

خليفة".(البقرة 03) [3].والمقصود هو جنس البشر ذكر أو أنثى وسوى بين الجنسين في حق التكريم والتفضيل الذي خص به الإنسان:**"ولقد كرمنا بني ادم (أي الذكر والأنثى)،وحملناهم في البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا"(الاسراء70)** [4].وسوى بينهما في الخلق من طين فقال:**"وإذا قال ربك للملائكة إني خالق بشرا من** صلصال من حمأ مسنون"(الحجر28) [5].

---

[1] عبد الهادي بوطالب ، حقوق الأسرة و تحرير المرأة ، دار الثقافة ، مؤسسة النشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، 2005.

[2]، [3]، [4]،[5] قران كريم .

عامل التغير وشكل البنية الاجتماعية التي يقع عليها التغير:

البنية الاجتماعية التي يقع عليها التغير:

التعديل أو التغير لايطرأ إلا على مجموعة من الأفراد تشترك في العادات والتقاليد ووحدة التفكير ولها خصائص معينة تتميز بها عن مجموعات اثنية أخرى.

هذه المجموعة الاثنية تعتبر بنية اجتماعية قد تكون:قبيلة(Tribu),عشيرة(clan),أو مجتمع(Société) [1].وغالبا مايكون عنصر الدين أو اللغة هو العامل المشترك بين أفراد هذه المجموعة أو البنية،وفيما يخص موضوع بحثنا فالمجموعة التي جعلناها محل الدراسة هي مجموعة من النساء الشابات غير المتزوجات (العازبات) اللاتي تشتركن في نفس الهدف وهو الاستقلالية الذاتية التي جسدت في امتلاك سكن خاص من صيغة البيع بالإيجار(***AADL***),ولهن نفس الخصائص التي سنتطرق لها بالتفصيل لاحقا.

عامل التعديل أوالتغيير:

وهو التحول أو التبدل الذي يطرأ على بنية مجموعة الأفراد،قد يصيب هذا التحول العادات و التقاليد أو العلاقات الاجتماعية إلى غيرها من العناصر التي تدخل في تكوين هذه البنية.

---

(1) المرأة و مستلزمات الهوية المهنية، مرجع سبق ذكره.

من المسلم أن وضع المرأة الوهرانية قد تغير تغيرا جذريا عما كان عليه قبل عقدين أوأكثر .ظل المنزل حتى عهد ليس ببعيد .عالم المرأة تولد ، تعيشن، تعمل وتموت فيه.انه عالم ثابت، ترث فيه أدورها الاجتماعية عن أمها. فهي رهينة المنزل لا تغادر إلا للضرورة أما الحياة العامة فليست من شأنها بل من شأن الرجال:هم القوامون على السياسة و التشريع و الاقتصاد أو كما قد سمعه في حديت العامة البيت مملكة المرأة و

المجتمع مملكة الرجال هناك إذا مجتمعات مجتمع للرجال و مجتمع للنساء في ضل هده الظروف ظل التغير الاجتماعي محدودا بحدود الجنسية ، بمعنى أن الهوية الجنسية للذكر أو الأنثى هي في الوقت نفسه هوية اجتماعية .المرأة ثرت أدوارها عن أمها و كذلك الابن عن أبيه [1].

لكن عالم المرأة اليوم غير عالم الأمس، فبفضل التربية و التعليم و العمل تبدلت أحوالها فتزايد عدد المتعلمات و العاملات و صارت المرأة بمدينة وهران تشارك إلى حد ما في الحياة العامة كما تراجع جزئيا سلطان العادات و التقاليد الذي كان يكبلها و يحدد دورها و مركزها الاجتماعيين. لقد دخلت ميادين جديدة كانت وقفا على الرجال، و تغيرت معها صورتها الاجتماعية، و إلى حد ما الاتجاهات و الأنساق القيمة الموروثة.

و مع هدا التغير فان ما يتسم به وضع المرأة العربية المعاصرة هو الهوة بين التغير المادي و الثقافي،أو بين الوجود المادي و الوعي الاجتماعي للمرأة العربية أننا نتطلع إلى التحديث الثقافي و الاجتماعي و إلى محاكاة القيم الاستهلاكية الغربية لكننا نرفض في الوقت نفسه تحديث الأنساق القيمية لا سما ما يتعلق منها بالمرأة العربية ،الأمر الذي يعلق الهوى بين الأنساق القيمية التقليدية و المعاصرة و يجعل كثيرا من العادات لا يماشي التطور.

إن الحديث عن وضع الفتاة في تنشأتها الخاصة لا ينفصل تاريخيا في الحديث عن التحولات التي طرأت على العائلة ،و التغيرات التي عرفتها أدوار الجنسين اليوم نتيجة للتغيرات المجتمعية و المهنية و التعليمية للإناث خاصة و التي أثرت بدورها على المؤسسة الأسرية لدا يعتبر تغير مكانة الفتاة في الأسرة و بالتالي المجتمع من تداعيات التطور الأسري.

هذا الاتجاه متأثر بالنزعة التطورية كما هو الحال بالنسبة لتايلور و سبنسر [1] حيث أن المكانة التي احتلتها المرأة كانت نتاج مراحل متواصلة تؤدي في الأخير الوصول إلى وضعية تتسم بالحداثة و التقدم ، و يرى سبنسر أن تشكل الأسرة و دور المرأة ارتباطا بفكرة الارتقاء والتطور العضوي وينبني تحليله في كون الارتقاء يتمثل في الانتقال من التماثل و التشابه إلى التباين و عدم التجانس ، و في تفسيره لهذه الظاهرة يشير إلى أن

الجماعات البشرية في بدايتها كانت تضم أفراد متشابهين من حيث المعيشة تم حدث و أن تطورت الحياة الاجتماعية و انتقلت إلى مرحلة أكثر ارتقاء ,فلوحظ أن الفروق بين الأفراد أخذت في الظهور نتيجة تعقد الحياة الاجتماعية و أدى هذا إلى تخصص كل فرد في القبيلة فقد كانت هذه الأخيرة هي الوحدة الاجتماعية المهيمنة أو العائلة في حالات أخرى ، و من أهم نتائج هدا التطور بروز دور المرأة في العلاقات الأسرية و كذا الاجتماعية [2] .

---

[1] عرفت سهير لطفي ، الدور الاجتماعي في بحثها :" وضع المرأة في الأسرة العربية و علاقته بأزمة الحرية و الديمقراطية ، "ورقة قدمت إلى : المرأة و دورها في حركة الوحدة العربية : بحوت و مناقشات الندوة.

[2] https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma

[2]مقالات ودراسات وأبحاث اجتماعية،المجتمعات الجزائرية والعربية،مجلة التواصل،جامعة باجي المختار،عنابة.

مظاهر تغير مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث:

إن وجود المجتمع باعتباره تجمعا لكائنات إنسانية تربطهم حاجات مشتركة في سياق تفاعلي و في ظل علاقات متبادلة يرتبط بجود نظام الأسرة لما يلعبه هدا الأخير من دور في استقرار الحياة الاجتماعية و تجسيد و دعم النظام الاجتماعي الأكبر (المجتمع)، حيث

يتلقى هذا الأخير و في سياق عملية تكاملية من مختلف المؤسسات التربوية و الدينية . التي تمثل دور الوسيط، عملية تعزيز القيم و المواقف والتي بواسطتها يدرج أعضائه في الحياة لذلك كان موضوع الأسرة و ما ينتج عنها من قرابة و نسب محل اهتمام الكثير من علماء **الانثربولوجيا** و علماء الاجتماع من أمثال **ميردوك .هيل . كلود لوفيستروس** ، والذين أجمعوا على أن الأسرة تشكل الوحدة الأساسية و الضرورية لوجود المجتمع وأن كل أفراد المجتمع ولدوا و تربوا في أسر تتكون على الأقل من رجل و امرأة تربطهم علاقة زواجيه يقرها المجتمع و يعيشون حياة مشتركة .

هذا و تلعب المرأة كوحدة بنائية في الأسرة دورا أساسيا في ضمان استقرار و استمرار النظام الأسري و هو دور لا يقل أهمية عن دور الأسرة في النسق الاجتماعي الأكبر خاصة فيما يتعلق بالوظائف التي ترتبط بخصائصها البيولوجية كأنثى من حمل و إنجاب.... الخ ،غير أن دراسة تطور تاريخ المرأة عبر الزمن يكشف أن هذه الأخيرة عاشت وضعية متدنية مقارنة بالرجل في أغلب المجتمعات البشرية ارتبطت بعدة أسباب (اجتماعية ،اقتصادية،ثقافية،نفسية،سياسية) فباستثناء الإسلام الذي كان أول من أقر للمرأة حقوقها إلى جانب الرجل . فان أغلب المجتمعات الغربية كان قد تأخر فيها الطرح المنادي بتحرير المرأة إلى غاية القرن 19 و الذي ارتبط بالثورة الصناعية بالتحديد و بالحروب العالمية التي بدأت أول مابدأت بأوربا و ذلك بعد خروج المرأة إلى مجال العمل المأجور و تعويض الرجل الذي انصرف للمشاركة في الحرب.

رغم أن مكانة المرأة في الوسط الخارجي لا يمكن فصلها عن مكانتها في الوسط الأسري إلا أن وضع المرأة و مكانتها داخل الأسرة العربية عموما لم يحظى بالاهتمام اللازم مما يؤكد أن العلاقات الأسرية ما تزال تعتبر علاقات مقدسة و محاطة بكثير من التحريمات لانطوائها على الدوافع الجنسية وكيفية كبحها ،الأمر الذي يجعلها بعيدة عن الفحص العلمي و المناقشة الحرة .

و يعتبر المجتمع الجزائري من المجتمعات التي يحكمها النظام الأبوي على غرار باقي المجتمعات العربية، حيث يربط بعض الباحثين و المفكرين العرب التخلف الحاصل في هذه المجتمعات بهذا النظام نظرا لشموليته لمختلف أنساق

المجتمع(سياسي،ثقافي،اقتصادي،أسري) والذي يتميز بالتخلف و التبعية، كما يتميز إضافة إلى ذلك بذهنية أبوية تتمثل في نزعتها السلطوية الشاملة التي ترفض النقد و لا تقبل بالحوار إلا أسلوبا لفرض رأيها ،كما يغيب التفاعل و لحوار المفضي إلى التفاهم أو الاتفاق بين الأفراد و الجماعات.

إن كل ما يميز المجتمع الأبوي من خصائص يمكن إسقاطها على الأسرة. فالمرأة تبقى تعاني التميز، الأمر الذي كرس عبر التاريخ.فالأب يمثل مركز السلطة الذي تنظم حوله العائلة ، و تكون العلاقات الاجتماعية فيها عمودية وإرادة الأب فيها تكون مطلقة و ترتكز العلاقات الاجتماعية فيها عمودية و إرادة الأب فيها تكون مطلقة و ترتكز على العادة و الإكراه و في ظل هدا النظام تعاني المرأة ، تأثيرا مضاعفا لظاهرة التمييز داخل الأسرة مقارنة بالرجل في حد ذاته ، فهي و إضافة لما تعانيه كغيرها من الأبناء الذكور من السلطة القمعية للأب فإنها تعاني لوحدها من سيطرة سلطة الذكر عليها سواء كان أب، أخ أو زوج.

مما سبق يمكننا استنتاج أن المجتمع الجزائري انطلق في بنية الاجتماعية من عشيرة موجهة ماديا و معنويا من طرف جد مشترك تم توسعت إلى قبيلة و هذه الحقيقة تتنافى وما ذهب إليه دوركايم: إلى أن المجتمعات المغاربية ومنها المجتمع الجزائري قائمة على الطوطم،بل تثبت حقيقة ما ذهب إليه ابن خلدون حول المجتمعات المغاربية التقليدية،من أن منشأها الأول هو العصبية التي يعتبرها العنصر الفعال والمتغير الحاسم لهذه المجتمعات وأساس كل تجمع سكاني في المنطقة آنذاك.

السلطة التقليدية:

تتجسد في سلطة الجماعة التي تأتي بعد سلطة العادات والقيم وهو ماأكده تماما دوركايم في تحليلاته الاجتماعية حينما رد سلطة الجماعة أساسا الى سلطة العادات والتقاليد الاجتماعية.

إن أول سلطة عرفها المجتمع الجزائري هي سلطة مجلس الجماعة برئاسة شيخ القبيلة، التي كرست السلطة البطريقية ككل والتي عززت فيما بعد سلطة الأب داخل الأسرة،ويشكل هذا المجلس إحدى المؤسسات الاجتماعية والإيديولوجية للمجتمع آنذاك،والتي عملت على تمرير القيم السلطوية نحو المؤسسة الأسرية.

إن بنية المجتمع الجزائري التقليدي هي نفسها التي تحدث عنها ابن خلدون في القرن 14، حيث تشكل القبيلة سمة المجتمع ويخضع هذا المجتمع لمجلس مركزي يترأسه شيخ القبيلة ويضم مجموعة من الآباء لأسر يمثلون أفراد فاعلة داخل المجلس.

تقوم العائلة التقليدية بعدة وظائف إيديولوجية واقتصادية وتربوية وتعتمد على العرف أكثر من القانون في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية، كالزواج والطلاق وحل النزاعات والخلافات بين الأفراد والعائلات.بينما يتلخص دور المرأة في محيط البيت ويتمثل في إنجاب الأطفال والاعتناء بهم.

يرى "بيار بورديو" أن العلاقة التي تسود بين أفراد الأسرة الجزائرية تتميز بنوع من الاحترام والخوف،احترام تام لأنماط السلوك المعترف بها من طرف الجماعة،والخوف الدائم من عقاب ولوم الآخرين أثناء عدم احترامه لبعض القواعد،ومثل هذا السلوك هو ناتج عن عملية التربية والتنشئة الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ صغره إلى غاية رشده،وتستمر هذه العملية حتى شيخوخة الفرد وهذا راجع لمدى فعالية التنشئة الاجتماعية على نفسية وشخصية الفرد،فالمشاعر الفردية ليست هي بالغاية لكنها يجب أن تبقى خفية ومقموعة،وكل سلوك لا يتوافق والمعايير أو الأحكام الأمرية يعتبر سلوكا مرفوضا من طرف العائلة.[1]

---

(1) https://sites.google.com/site/socioalger1/lm-alajtma

[1]عبد الهادي الرفاعي– وليد عامر– سنان علي ديب، العولمة وبعض الآثار الاجتماعية والاقتصادية الناجمة عنها، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد27، العدد 01،2005.

على الصعيد الفكري :

إن الكتير من الدراسات النظرية ذات الأبعاد و المنهجية قدمت اجتهادات ذات علمية حقيقة لمحاولة إعادة تأهل المرأة العربية في ظل سلطة النظام الأبوي و اغلبها دراسات و دعوات من العنصر النسوي و من أبرزها كتابات **نوال السعداوي** التي ترى أن حرية المرأة تكمن في انعتاقها الاقتصادي و السياسي على الرغم من انتقادهما للاتجاه الاشتراكي و هي تنطلق من الحل الفردي للازمة من خلال إعادة تشكيل الوعي الداتي للمرأة الدي يسهم بدوره في إعادة تشكيل وعيها الاجتماعي [1] و هده مسألة فيها جدل كبير اد أن المسألة بحاجة الى نظرة تكاملية فالوعي الفردي لا ينفصل عن الوعي الاجتماعي و كلاهما يسهم في تحقيقي الأخر و في إنضاجه.

- ان دعوة **نوال السعداوي**[2] إنما هي دعوة لتحقيق استغلالية للمرأة كي تشعر بذاتها مما يساعدها في تشكيل وعيها الفردي المندمج في الوعي الاجتماعي العام و بالتالي يحدث التكافئ في العلاقة بين طرفي الحياة الاجتماعي.

- اما **فاطمة المرنيسي**[3] فترى أن سبب أزمة المرأة هو غياب الحرية السياسية و انعدام المساواة **بين** المرأة و الرجل و تؤكد **المرنيسي** كحال **السعداوي** ان حل أزمة المرأة تكون بالانقلاب الجدري في الوعي الاجتماعي الذي يجب ؟أن ينظر إلى مشكلة المرأة على أنها صراع سياسي أو جزء لا يتجزأ منه.

و على هدا الأساس نرى ضرورة أحداث تغيير في الوجود الاجتماعي أولا لان الوعي وفقا للنظرية **الماركسية** وليد الوجود وحتى لو نظرنا نظرة **فيبرية**(ماكس فيبر) إلى المسألة فان الأمر بحاجة إلى تغيير في الوجود بعد أحداث التغيير الجدري في الوعي و هي مسألة بالغة الصعوبة في مجتمعنا ترسخ فيها النظام الأبوي في مختلف المجالات الاجتماعية.

---

[1] هشام شرابي، النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن 20، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت:1990 ص 71 -73.

[2] نفس المرجع .

(3) نفس المرجع.

نظرة المجتمع نحو عمل المرأة :

إن النظرة السلبية التي كانت تسود المجتمعات العربية عامة و الجزائر خاصة بالنسبة لعمل المرأة بدأت تتحول. و لكنها لا تزال متحفظة اد تعتبر إن الأفضلية في عمل المرأة تكمن في توليها واجباتها نحو عائلتها و تفضل بعض مجالات العمل للمرأة على غيرها حسب تصريح المبحوثة:**"الرجال تاوعنا مايقبلوش أي خدمة للمرأة،يفضلوا كثرية التعليم،الصحة"**م 01. و قد تدفع حاجة بعض الأسر الفقيرة و المتدنية الدخل المادي نحو تقبل عمل المرأة حتى المتزوجة منها،و لكن عمل المرأة هذا يصبح ثقلا عليها، إذ تقوم به إضافة إلى مسؤوليتها الكاملة في الأعمال المنزلية، فالنظرة السائدة لا تعترف إجمالا بالعمل الاقتصادي كحق للمرأة بل تبيح به في بعض الحالات و هناك الكثير الذي يجب عمله من أجل تعديل نظام المبادئ و القيم ليتماشى مع السياسات تشجيع عمل المرأة الاقتصادي تفاديا للتعارض و التوتر بين نتائج هذه السياسات و توقع المجتمع لدور المرأة فيه .

و تشكل العائلة و المدرسة ووسائل الإعلام أهم المؤسسات التي يمكن فيها التأثير في القيم السائدة بالنسبة لعمل المرأة و المسؤولية الكبرى داخل العائلة ترتكز على المرأة نفسها التي تقوم بالنشاط الأكبر مما يعطيها المدخل الأكثر فعلا في تغيير نظرة المجتمع الى دورها فيه و يدعو دللك إلى إقامة برامج توعية للمرأة ,تخرجها من تسلط أفكار الرجل و المجتمع في ما هي حقوقها وواجباتها.

-أما بشأن المدارس ووسائل الإعلام فإنها تستطيع التأثير في أعداد كبيرة من أبناء المجتمع و لكن الدراسات قد أظهرت أن هاتين المؤسستين لا تزالان تواصلان إظهار الدور التقليدي المقبول بالنسبة لنشاطات المرأة فإننا في معظم الأحيان نرى إن المرأة تظهر عموما كأم و ربة منزل . كما أنها تظهر في بعض الأحيان في الوظائف المقبولة تقليديا كمعلمة و ممرضة.وهناك حاجة ماسة إلى تكثيف الجهود بواسطة هذه المؤسسات وغيرها،كالأحزاب السياسية مثلا التي تبغي التطور الاجتماعي،لصيغ صورة متطورة

لدور المرأة في المجتمع تتماشى مع التوازن المنشود لها بين إمكاناتها التوالدية والرعائية والإنتاجية.

دور التعليم في تحديد مكانة المرأة :

يعتبر العلم أحد المقومات الأساسية للحضارة الإنسانية . لذلك نجد أن الإسلام أولى اهتماما كبيرا للعلم و التعليم مند الوهلة الأولى ودعا إلى تعميمه على كل شرائح المجتمع الإنساني دون استثناء. و قد لعب التعليم عل مر التاريخ البشري دورا حاسما و مهما في ترقية مكانة المرأة على المستوى العالمي و ذلك بمساهمته في إخراجها من عالمها التقليدي الضيق المتمثل في الحياة المنزلية و تمكينها من الانفتاح على أفاق جديدة لمواكبة متطلبات العصر. و هذا ما قاله المبحوث: **"التعليم و العمل هما إلي داروا بلاصة للمرأة في المجتمع"م** 03.

هذا و يعتبر التعليم من بين الحقوق الأساسية التي ينبغي أن تساوي فيها المرأة مساواة فعلية مع الرجل و في مختلف التخصصات نظرا للدور الذي يلعبه في حياة المرأة و في هذا المجال أثبتت الدراسات أن تعليم المرأة يساعدها على تنظيم أسرتها إذا كان مرتبطا باحتياجات المجتمع و متماشيا مع عملية التقدم .

- كما أن التعليم يرفع كذلك من مستوى وعي المرأة بحقوقها و السعي الى اكتسابها . كما يزيد من فرص مشاركتها في الحياة العامة و هذا حسب تصريح إحدى المبحوثات: **"المرأة المتعلمة نجدها حتى في الادارة تفهم في الوثائق على عكس الغير متعلمة ممكن متسلكس راسها و متقدرش تفهمهم شابغات "**م02. أي بمعنى يساعد على ما يعرف في الأدبيات الدولية – بتمكين المرأة- فالمرأة المتعلمة مقارنة بالمرأة الأمية تتلقى الاهتمام و الاحترام من طرف الرجل، وذلك لما يطبع سلوكياتها و علاقاتها وحتى نوع عملها و لباسها من دقة و أناقة يلقى استحسان و رضي الرجل و أفراد الأسرة. لهذه الأسباب و غيرها يعتبر تعليم المرأة ضرورة لابد منها من أجل تحقيق التقدم و الرقي الاجتماعي و في هذا الإطار تكاد تجمع أغلب المقالات و الاجتماعات و الندوات التي تعالج موضوع المرأة و الحياة العامة في مختلف الأقطار العربية.

كانت المرأة و لا تزال عبر مختلف العصور و مختلف المجتمعات تمثل مفاهيم ثقافية تعبرعن رموز تلك الثقافات مما يجعل طبيعة العلاقات الذي يكون فيه العنصر الأنثوي له دورا ذو طبيعة متفاوتة بحسب المتغيرات الثقافية و الاجتماعية.فصورة المرأة لدى

المخيلة الثقافية الشعبية تعبر دائما عن قصورها في مواجهة الحياة و عدم قدرتها على التصرف، و بالتالي يرجع تولي أمرها إلى الرجل الذي يرمز له دائما بالأب في حالة عدم الزواج, فأصبحت حركية المرأة مرتبط بفضاء المنزل أو الدار.فهي تمثل عنصر ضمن المنظومة الفكرية الرجالية و بالتالي يترتب عنه نتيجة هامة هو سلطة مطلقة للرجل على المرأة و بالتالي إلغاء و جودها اجتماعيا و لا يقتصر هدا التفكير على الثقافة المحلية في الجزائر بل يشمل عدة مجتمعات والي اصطلحت الأنثروبولوجية الحديثة على تصنيعها ضمن المجتمعات التقليدية [1] .

[1] إنسانيات ، المجلة الجزائرية قي الانتروبولوجية و العلوم الاجتماعية ، العدد 02 الفضاء المسكون المعيش المنزلي و أشكال تمدينه ، صادرة عن مركز البحوث في الانتروبولوجية الاجتماعية و الثقافية CRASC طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية،الجزائر 1997،انظر تدخلا الأستاذ محمد سعيدي ص6.

عمل المرأة كرمز للترقية و العصرنة:

من خلال إطلاعي على مجموعة من الدراسات التي رأيت أنها تصاغ ضمن المحور الذي يرى أن عمل المرأة هو انقلاب على المفاهيم التقليدية،خرجت بنتيجة و هي أن عمل المرأة لدى هذا الجانب ارتبط برمز الترقية و العصرنة أي أنه حاول قياس هذا التحول بالانتقال من مستوى التخلف إلى مستوى التقدم. هذا الاتجاه متأثر بالنزعة التطورية من أمثال تايلور و سنسبر[1] .بحيث أن المكانة التي احتلتها المرأة كانت نتاج مراحل متواصلة تؤدي في الآخر الوصول إلى وضعية تتسم بالحداثة والتقدم.ويرى سبنسر أن تشكل الأسرة ودور المرأة ارتبطا بفكرة الارتقاء والتطور العضوي.وينبني تحليله في كون الارتقاء يتمثل في الانتقال من التماثل والتشابه إلى التباين وعدم التجانس وفي تفسيره لهذه الظاهرة يشير إلى أن الجماعات البشرية في بداياتها كانت تضم أفراد متشابهين من حيث المعيشة ثم حدث وأن تطورت الحياة الاجتماعية وانتقلت إلى مرحلة ارتقاء،فلوحظ أن الفروق بين الأفراد أخذت في الظهور نتيجة تعقد الحياة الاجتماعية وأدى هذا إلى تخصص كل فرد في القبيلة فقد كانت هذه الأخيرة هي الوحدة الاجتماعية المهيمنة أو العائلة في حالات أخرى ومن أهم نتائج هذا التطور بروز دور المرأة في العلاقات الأسرية وكذلك الاجتماعية[2].

(1) Herbert Spencer, naissance de l'évolutionnisme libéral, autobiographie, Presse Universitaire de France, paris 1987.

(2) هيفاء فوزي ، المراة و التحولات الاقتصادية و الاجتماعية ، الطبعة الأولى ، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر ، دمشق 1978، ص47.

دور العمل في تحديد منزلة المرأة :

إن تحقيق الذات و إثبات الوجود ، و شعور الفرد بتقدير و احترام الآخرين له، هو الذي يدفع المرأة التي تشعر بمكانتها المتدنية داخل الأسرة إلى العمل خارج البيت و التفاني فيه مما يجعلها تشعر بالارتياح و اكتساب المكانة . فعمل المرأة من شأنه التأثير على دورها و مركزها الاجتماعي لما يمنحه لها من استقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها في الماضي فمثلا المرأة المتزوجة العاملة هي الأقرب من عملية المساواة بين الزوجين داخل الأسرة ، حيث يترك الزوج القرارات الأخيرة أحيانا للزوجة أو يشاورها مباشرة أحيانا أخرى، و هذا ما تؤكده دراسة أقيمت بمدينة عمان العربية حول علاقة الزوجة العاملة بزوجها(سلطة الزوج)، وفي نفس الإطار توصل الباحث الجزائري ،"فاروق بن عطية " في دراسة حول عمل المرأة في الجزائر" إلى أن تطور مكانة المرأة و بالتالي الزوجة يكون مرهون بخروجها للعمل و حصولها على دخل خاص يجعلها تمتلك و تكتسب وعيا بذاتها.

مظاهر تغير مكانة المرأة في المجتمع الجزائري الحديث :

إن وضع المرأة الجزائرية غداة الاستقلال تميز عموما بالغير الملائم مقارنة بحجم المجهودات التي بذلتها المرأة إلى جانب الرجل في سبيل تحرير الوطن، و هذا على كافة المجالات سواء تعلق الأمر بامتيازاتها داخل الأسرة، أو بمختلف حقوقها المدنية و القانونية ،غير أن السياسات التنموية المتبعة بعد الاستقلال و التي كانت تهدف تحقيق الرقي الاجتماعي و التنمية الشاملة , ساهمت بشكل أو بأخر في تحسين وضع المرأة في

الأسرة و في المجتمع عن طريق ما جاءت به في مجالات التعليم , العمل, القانون,و حرية التعبير ..... الخ .

فالدستور الجزائري كان واضحا في إقرار المساواة بين الرجل و المرأة أمام القانون من خلال المادة **52** التي نصت على أن " لكل المواطنين الحق في العمل " و هو إقرار قطعي لأنقاض فيه على شرعية المشاركة الفعلية للمرأة في الحياة العامة و ليس هذا فحسب بل ذهب الى أعمق من ذلك حيث جسد المساواة الفعلية كذلك في الأجر و هذا ما يؤكده نص المادة **59** من الدستور: " الحق في أخد حصة من الدخل القومي مرهون بإلزامه العمل كما تخضع الأجور للمبدأ القائل التساوي في العمل يستلزم التساوي في الأجر, و تحدد طبقا لنوعية العمل المنجز فعلا و لحجمه " و هدا وقد أعلن رئيس الجمهورية في خطابه المؤرخ في **29 اكتوبر 2008** الذي ألقاه بمناسبة افتتاح السنة القضائية **2009/2008** عن تعديل الدستور الجديد هو إدخال مادة جديدة تنص على ترقية الحقوق السياسية للمرأة و توسع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة على جميع المستويات وهي إجراءات من شأنها دعم حقوق المرأة في المجتمع.

المتغيرات الاجتماعية وتأثيرها على مبادئ المجتمع:

تغيرت المفاهيم في الوقت الحالي وصارت خطوة الزواج خطوة جد صعبة على الرجل والمرأة على حد سواء فنجد سن الزواج قد تحدد بالنسبة للرجل كحد أدنى 32سنة أما المرأة فقد ارتفع إلى 26-27سنة. وصارت تلحقها شروط وقيود يمليها الطرفان معا، ومع جملة العراقيل التي لحقت مشروع الحياة في الآونة الأخيرة صارت المصلحة تُسبّق في تلك العلاقات أو الروابط الأبدية مما أثر عليها بالسلب وقلل الفرص خصوصا وأن العديد من الرجال تغيرت أهدافهم من ناحية اختيار الزوجة."فعلى غرار عمل المرأة وحيازتها على سكن فردي وغيرها من المطامع الأخرى التي صار يشترطها الرجال، انقلبت الموازين رأسا على عقب وصار الرجل هو من يضع شروطه في تلك العلاقة بدلا عن المرأة كما كان في السابق"[1]. أدت المؤثرات الخارجية التي تدور في المجتمع إلى تحويل مختلف المفاهيم من بطالة وانعدام فرص العمل وأزمات السكن كونها

الأسباب التي أدت إلى تأخر سن الزواج في الجزائر بسبب العراقيل المشتركة بين طرفي العلاقة والتي يشكو منها الرجل والمرأة على حد سواء .ولعل أن المتمعن في عروض الزواج التي تطلقها مواقع الانترنت وحتى الجرائد المختصة في تقريب طرفي العلاقة الزوجية من خلال بعض العروض يظهر له منذ أول وهلة الشروط الغريبة التي بات يفرضها بعض الرجال ويشترطونها في شريكة العمر على غرار المنصب الراقي والراتب الجيد وحتى مطمع السكن الخاص صار حلم بعض الرجال في زوجة المستقبل على غير العادة.

---

[1]نسيمة خباجة،رجال يشترطون العمل والسكن على المرأة للزواج،أخبار اليوم،14-12-2013.

العمل والسكن مطمعان أوليان:

الظروف الاجتماعية الراهنة أبعدت الكثيرين على خطوة الزواج كمشروع يتطلب توفر العديد من الإمكانيات لتحقيق العيش الهنيء مما أدى إلى فساد الطباع وتحوّل الكثيرون نحو هدف المصلحة بدل بناء بيت سعيد، تلك الآفات أخرت الزواج عن الكثيرين بسبب صفات الطمع التي صارت تميز بعض الرجال بحيث راح بعضهم إلى اشتراط المرأة العاملة وحتى اشتراط الراتب الجيد، فيكون أول سؤال وقبل بدء العلاقة حول الراتب الشهري الذي تقبضه الفتاة، وهناك من راح إلى أبعد من ذلك باشتراط توفير السكن وإلقاء تلك المهمة الصعبة في الوقت الحالي على كاهل المرأة،وهذا ما صرحت به العديد من المبحوثات واللاتي واجهن مثل هذه المواقف مثل ما قالت إحداهن:**"كاين بزاف رجال لي يسقسو على الخلصة تاع المراة قبل مايخطبها، بكري الراجل كان يسقسي على الأخلاق و على الدين بصح درك تهمه الخلصة أكثر."م09** ونرى هنا كأن المرأة هي ملزمة بتوفير كل الضروريات لأجل ربط علاقة الزواج مع الرجل مما يؤكد أن الزواج صار مبني على مطامع، وحلت تلك الأخيرة محل بعض الصفات الحميدة التي وجب أن يتميز بها طرفا العلاقة الزوجية من أجل بناء بيت سعيد وطغت الماديات على الأخلاقيات في علاقة الزواج كعلاقة أبدية، بحيث صارت المرأة تنكح وفق حالتها

المادية ليبقى شبح العنوسة يطارد العاطلات عن العمل..

احدى المبحوثات: قالت إنها في العقد الثالث ولا تستعجل تلك الخطوة خصوصا مع بعض الرجال الانتهازيين، وأضافت أنها عايشت المشكل وتقدم أحدهم لخطبتها وكانت أولى أسئلته المطروحة تدور حول العمل وعن الراتب الذي تقبضه بكل جرأة، واستغربت كثيرا وما كان عليها إلا رفض الزواج به كونها تيقنت من طمعه وسوء نيته، فالرجل الحقيقي لا يسأل المرأة عن عملها أو أجرها حتى ولو كان متوسط الحال من الناحية المادية. أما أخرى وهي من مكتتبات**(AADL)** فقالت إنها عايشت التجربة بعد أن أبان أحدهم نيته في استغلال سكنها متعذرا بانعدام السكن، وقال لها إن سكنها سيساعد في تخفيف حدة المشاكل بينهما بعد ربط العلاقة، إلا أنها رفضت وقالت إنه من العار وضع تلك الشروط في الأول وإلقائها على المرأة، وتبقى مساعدة الرجل على أعباء الحياة تبعا لإرادة المرأة دون أي إجبار من الطرف الآخر ولم تتوان على رفضه. وصارت حتى الفتيات الخاضعات لعقود مؤقتة (ANEM-ADAS)أو اللواتي يعملن في إطار عقود مؤقتة غير مرغوبات للارتباط بهن من طرف بعض الرجال بسبب احتمال زوال أجورهن، بحيث ما إن يسمع الخاطب بالعمل المؤقت حتى يفر مع العلم أن فئات كثيرة من الفتيات يعملن في ذلك الإطار وهو ما سردته فتاة موظفة في إطار عقود ما قبل التشغيل، إذ قالت إن العمل الذي تعمله فوت عنها فرص الزواج إلا أنها لم تندم أبدا على صد العديد من الخاطبين الذين بينوا تلك النية السيئة، ورأت أن الشخص الذي يشترط عمل الفتاة هو شخص انتهازي وغير مؤهل لبناء علاقة متينة.

نية الاستحواذ على الراتب الشهري:

العديد من مشاكل الطلاق كانت بسبب ركض بعض الرجال نحو الماديات واستعبادهم لزوجاتهم، فالكثير من النسوة تشتكي استحواذ أزواجهن على الراتب الشهري وحتى سحبه من مراكز البريد، بحيث تشقى المرأة لشهر كامل لكي لا تنال ثمار تعبها في آخر الشهر وهو ما كشفه الواقع في الكثير من المرات، بحيث تتهرب النسوة من شرط العمل

قبل الزواج بسبب إفرازاته السلبية على العلاقة ككل فيما بعد، ومن الحالات من كانت نتيجتها الطلاق بعد أن بنيت العلاقة على مطامع في الأول. حتى أن بعض الرجال لا يبينون نواياهم السيئة في الأول إلا أنهم ينقلبون ويتغيرون بعد الزواج مثلما وقفنا عليه في بعض التجارب التي تعيشها بعض الأسر. سيدة تشغل منصبا راقيا وأجرها جيد، تعرفت على أحدهم وتزوجت به ولم يبد في الأول أي نية في الطمع وإنما بعد فترة من الزواج تغيرت طباعه وانتهز هدوءها ورصانتها من أجل التسلط عليها، وقالت إن حتى الأجر ليس لها الحق في لمسه أو رؤيته بل هو من يسحبه ويمنحها جزءا قليلا منه ليستحوذ على الباقي ويعلل ذلك بالمصاريف المتزايدة على البيت والأولاد.

زمن رفض الرجل لعمل المرأة ولىّ:

بالأمس وفي زمن ليس ببعيد نوعا ما، كان مكان المرأة المناسب هو البيت، لاسيما في الفترة الاستعمارية أين كانت ترفض العديد من العائلات عمل الفتيات وحتى دراستهن، إلا أنه في الوقت الحاضر بعد أن خرجت الملايين من الفتيات إلى سوق العمل والدراسة، وعكفن على منافسة الرجال تغيرت المفاهيم إلى حد اشتراط الرجل في المرأة بعض الشروط التي كانت ملقاة عليه قبل عقد مشروع الزواج على غرار توفير السكن وشرط العمل لضمان قوت الأسرة والأبناء، وأضحت تلقى تلك الأعباء على كاهل المرأة وذلك ما يظهر من التجارب الحية وكذا من عروض الزواج التي تتصدر مواقع الأنترنت وكذا صفحات الجرائد بحيث صار بعض الرجال يشترطون المرأة المتعلمة والمالكة للسكن وللعمل الجيد لحاجة في نفس يعقوب، ومن أجل استبدال أدوار الحياة وإلقاء أغلب المهام الأسرية على كاهل المرأة. أثرنا النقاش على الجنس الآخر لمعرفة منظوره للوضع الراهن واختلاط المفاهيم فكانت الآراء متباينة، شاب 35 سنة قال إن عمل المرأة شرط

لا يهمه بل بالعكس يجد الراحة مع زوجة لا تعمل ويكون لها الوقت الكافي لتربية الأبناء والقيام بواجباتها في المنزل، وأرجع مشاكل الطلاق التي تحدث إلى عمل المرأة وطمع بعض الرجال مما يؤدي إلى نشوب مشاكل تنعكس بالسلب على هدوء الأسرة وتهددها بالتفكك.

أما أخر فقال إنه يشترط في شريكته العمل لمجابهة أعباء الحياة التي أضحت باهظة وصعبة جدا، لكن يبتعد عن لهجة الإجبار في اقتسام الأعباء، وقال إن المرأة ذات النية الحسنة لا تستعمل لغة الحساب مع زوجها أو أبنائها وتصرف على البيت بمحض إرادتها بعيدا عن أي إكراه ولم ينف النوايا السيئة لبعض الأزواج.

تنظيم العمل المنزلي :

هناك نظرة في المجتمع عامة مؤداها، أن العمل المنزلي هو من اختصاص المرأة و هذه النظرة ناتجة من أن و وظيفة الإنجاب و رعاية الأطفال الخاصة بالمرأة مرتبطة ارتباطا وثيقا بالمنزل، كما أن هذه النظرة عائده إلى تفرغ المرأة للعمل المنزلي في معظم المجتمعات، والواقع أن هناك كثيرا من الوظائف المنزلية التي يستطيع الزوج و الأولاد البالغون أن يقوموا بها ، أو أن يشاركوا فيها و منها ما يشكل اختصاص للرجل في المجالات السوقية خارج المنزل، كالطبخ مثلا و نذكر هنا بالتحديد وظيفة تربية الأولاد، حيث أننا اعتدنا على أن الأب لا يصرف الوقت الكافي في العناية و التربية و ملاعبة الأولاد، بل تعتبر وظيفته أن يكون المرجع الكابح لطلبات الأولاد ،و هذا مما يقيد دوره و يمنعه من التمتع بالطفولة و الأبوية كما هو واجب .

إن مشاركة البالغين في المنزل من الجنسين في تحمل الأعباء، المنزلية، يحرر المرأة من بعض الأعمال الروتينية، و يساعدها في تحقيق التوازن بين دوريهما خصوصا في الفترة التي تكون قد انتهت فيها من الإنجاب، كما أن مشاركة كهذه تولد إحساسا بالمساواة بين الذكر و الأنثى في الحقوق و الواجبات في شتى المجالات و تغرس هذا الإحساس في الأولاد مند الصغر و يكون هذا الوضع على عكس ما هو حاصل في الكثير من المجتمعات العربية، حيث للذكر منزلة خاصة ، و حيث تدرب الفتاة من صغرها على خدمة اخواتها و أبيها في المنزل. ان تشجيع مشاركة البالغين من الذكور في الأعمال المنزلية يتطلب تغيير في العادات و النظرة المجتمعية إلى العمل المنزلي.

تعددت وجهات النظر العلمية والقانونية والاجتماعية من مختلف أبعادها في تحديد وتعريف السن والشخصية الشبابية من حيث مدى النضج وتحمل المسؤوليات الاجتماعية والقانونية والنفسية،فالشعوب القديمة لم تعرف مفهوم الشباب كحقيقة اجتماعية فكان الأفراد يمرون من سن الطفولة الى سن الرشد دون أن يجتازوا مرحلة انتقالية فقد كان هؤلاء الأفراد ينضمون ويندمجون بشكل طبيعي وعفوي في الحياة العملية مثلما كانوا يتعلمون مهنهم مباشرة عن طريق الممارسة اليومية، وعن طريق النصائح التي تسدى لهم من قبل من تقدموا في السن عنهم،ولكن الأمر يختلف عن ذلك اليوم.وخاصة في المجتمعات الصناعية،حيث أصبح كل شئ تقريبا معقلنا ومنظما،فقد أصبح العمل معقدا أكثر فأكثر على المستوى التقني؛حيث أصبح من المستحيل على المرء أن يتعلم مهنة ويمارسها دون اعداد مسبق.فشباب الحاضر عليهم أن يذهبوا الى المدارس والجامعات والمعاهد المتخصصة ليكتسبوا خبرات خاصة،وهكذا فسن الطفولة وسن الرشد يفصل بينهما اليوم مرحلة انتقالية طويلة نسبيا هي مرحلة الشباب[1].

هناك أكثر من اتجاه فيما يتعلق بتحديد مرحلة الشباب فهناك اتجاه يميل الى الاعتماد على البعد الزمني،ويميل أصحاب هذا الرأي الى اعتبار فترة الشباب فترة زمنية تبدأ مثلا من

سن السادسة عشرة حتى الخامسة والعشرين من العمر.وهي الفترة التي يكتمل فيها النمو الجسمي والعقلي على نحو يجعل المرء قادرا على أداء وظائفه المختلفة غير أن هذا المفهوم للشباب يستخدم إطارا بيولوجيا في الغالب يعتمد أساسا على فكرة النضج الجسمي والعقلي.ومن ثم فانه يتجاهل حقيقة هامة،أن الشباب حقيقة اجتماعية أكثر منها ظاهرة بيولوجي[2] .

---

[1]الرفاعي حسن،الشباب وصغار السن في الوطن العربي،المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب،الرياض1412.

[2]غيث محمد عاطف وأخرون،أبحاث إعادة بناء الإنسان المصري،التقرير الخامس(الشباب والمجتمع)،جامعة الإسكندرية 1980.

إن الشباب إذ يمثل الركن الحيوي من أركان البناء الاجتماعي من حقه أن يفسح له المجال لأداء دوره الاجتماعي في المجتمع.وأن يتمتع بالمكانة التي يستحق بين أعضاء المجتمع في مختلف شرائحهم، وتنوع أدوارهم في هذا المجتمع الذي يعتزون بالانتماء إليه ويشاركون في بناءه وتطوره ونماءه.وان حسن الأداء من قبل مجموع الشباب وهذا الدور المتوقع لايأتي إلا بتوفير شروط التفاعل الخلاق للشباب داخل المجتمع إلا أن هذا التفاعل المرغوب فيه يتأثر في عدة ملابسات تحول دون انخراطهم في الحياة المجتمعية العامة.يعود قسم منها إلى النوع الاجتماعي،ويعود قسم أخر إلى طبيعة العلاقة بين الأجيال،إضافة إلى طبيعة العصر ومستجداته الثقافية منها والتقنية.فلا شك في أن مجتمعنا قد أعطى الذكور حرية أكبر مما أعطاه للفتيات من شبابه.فأوجد بذلك حالة من التقييد التلقائي أو التحديد القسري(القهري) أمام الفتيات عند اختيارهن لأنشطتهن الاجتماعية في اطار اندماجهن في الحياة المجتمعية مثلما أن جيل الكبار من الآباء والأمهات والإخوة وحتى الأقارب تشكل تدخلاتهم المتكررة والمستمرة تحديدا أخرا لطبيعة التفاعل الاجتماعي للشباب من الجنسين،ويستمد هذا التحديد مقوماته ومشروعيته من المقيدات الثقافية التي تتضمن مفردات العيب والضرر والخطر وتمارس في إطار المسؤولية التي خولها المجتمع للكبار لممارسة الضبط الاجتماعي على الصغار شبابا

وأطفالا سواء بسواء والتي يتمادى الكثيرون في استخدامها خارج معقوليتها ولياقتها حتى أضحت أساليب قهر اجتماعي خاصة ضد الإناث.لكن تغيرت مكانة المرأة مع تغير نمط الأسرة من العائلة الممتدة الى الأسرة المصغرة.تعد عوامل انتشار الثقافة والتربية والتعليم بين النساء من أهم العوامل التي أثرت على مكانة المرأة في الأسرة وغيرت السلطة الأبوية(المرأة والتغير الاجتماعي- فصل02 -).ففي النصف الثاني من القرن العشرين ازداد عدد النساء المتعلمات والنساء اللواتي يحملن التخصصات العلمية والفنية والتقنية وانخفضت انخفاضا حادا نسبة الأمية بين النساء،وعندما اكتسبت معظم النساء درجة لابأس بها من التربية والتعليم أصبحن مؤهلات على امتهان الأعمال الوظيفية والمهنية والإنتاجية والتقنية.

إن هذا حسن المنزلة الاجتماعية للمرأة ليس في المجتمع فقط بل في الأسرة أيضا،فأصبح ينظر للمرأة نظرة مليئة بالاحترام والتقدير وأصبحت تعامل معاملة أفضل مما كانت تعامل بها في مرحلة ماقبل التصنيع.ومن الجدير بالذكر ان تعليم المرأة قد عزز وعمق العلاقات داخل الأسرة،كما أنه قد غير العديد من المواقف والقيم التي كانت تحملها المرأة ازاء بيتها وزوجها وأطفالها،فبعد أن كانت المرأة تشعر بأنها عنصر للإنجاب وتقديم الخدمات المنزلية للأسرة أصبحت تشعر بأن عملية الإنجاب ليست هي مهمتها الأولى والأخيرة وأن الأعمال المنزلية التي تؤديها للأسرة ليست هي الأعمال الوحيدة التي تقوم بها.فهي تأخذ بعين الاعتبار التزاماتها اتجاه العمل الذي تمارسه خارج البيت واتجاه مهامها الأسرية وهذا ما سنتطرق له بالتفصيل في الفصل الثالث(المرأة بين الفضاء المنزلي والعمل).فالمرأة استطاعت أن تتحرر من بعض المسؤوليات البينية لاسيما بعد دخول وسائل تسهيل الأعمال المنزلية إلى البيوت،فهنا كان للمرأة متسعا من الوقت لكي تهتم بنفسها ومظهرها واستثمار وقت فراغها وهذا التغير قد تعزز عندما أصبح نظام السكن في بيت جديد أي استقلت الأسرة النواة من حيث السكن بعيدا عن أقربائها(أهل الزوج وأهل الزوجة).

إن التعليم قد هيأ المناخ المناسب للمرأة لأن تحتل منزلة اجتماعية جديدة وتشغل أدوارا جديدة كان من شأنها رفع منزلتها الاجتماعية الى مرتبة لاتقل عن مرتبة الرجل.فالمرأة العصرية أثبتت أنها قادرة على تحمل المسؤولية داخل المنزل وخارجه، كما أنها تساعد في المصاريف المنزلية مثل الرجل وأحيانا تفوقه في ذلك،أصبحت المرأة تنافس الرجل وتحمل نفسها مسؤوليات كانت من أولويات الرجل مثل تأمين المسكن الذي لايستطيع دفع تكاليفه أي فرد،ويرجع ذلك الى عدة أسباب،فيعتبر انخفاض الدخل من أهم العقبات التي تقف في وجه إيجاد مسكن مناسب. فان العثور على منزل في حدود هذه الامكانات المادية يكون أمرا صعبا للغاية،وهكذا فان أي شاب في سن الزواج لن يتمكن بأي صورة من الصور أن يحصل على مسكن في حدود إمكانياته،دون أن يساعده أحد.الى أن جاءت الدولة الجزائرية بإسهاماتها المالية لمساعدة فئة الشباب ببرنامج سكني مدعم من صيغة سكنات البيع بالايجار(**AADL**).ان ايجاد مسكن لذوي الدخل المحدود مشكلة تعاني منها الدول الغنية كذلك،ولكن الجزائر استطاعت تطوير الوسائل الكفيلة بتخفيف حدة مشاكل السكن.ان السكن الترقوي المدعم هو صيغة جديدة استحدثت منذ 2010 من طرف السلطات العمومية لتعويض السكن الاجتماعي التساهمي للسكن المعروف تحت تسمية ال lsp. السكن الترقوي المدعم هو صيغة جديدة للسكن الاجتماعي التساهمي و هو عبارة عن سكنات جماعية من نوع (**F3**) (ص+2) مساحتها المسكونة المتوسطة **72 م²** , تتراوح الإعانة في هذا البرنامج ما بين **400.000.00** دج إلى **700.000.00** دج على حسب المدخول الشهري للمعني:

من 18.000.00 دج الى 72.000.00 دج يستفيد من اعانة قدرها 700.000.00 دج.

من 72.000.00 دج الى 108.000.00 دج يستفيد من اعانة قدرها 400.000.00 دج

وقد عرف السكن الترقوي المدعم طلبا هاما من قبل قطاع هام من المجتمع.السكن الترقوي المدعم هو سكن جديد يتم بناءه من طرف مرقي عقاري (ترقية عقارية) وفقا

للمواصفات الفنية والشروط المالية المحددة سلفا من طرف الدولة ويتجه لمقدمي الطلبات التي تتوفر فيهم شروط الحصول على مساعدة الدولة،فالسكن المدعم موجه فقط لذوي الدخل المتوسط وتتم الاستفادة من هذا النوع من السكنات عن طريق تركيب مالي يتكون من المساهمة الشخصية لصاحب الطلب،قرض بنكي بنسبة فائدة مدعمة ومساعدة مباشرة من الصندوق الوطني للسكن تصب مباشرة لفائدة المرقي.فمستويات الاعانة المباشرة التي تمنحها الدولة لاقتناء سكن ترقوي مدعم تقدر ب 700.000 دج عندما يتجاوز الدخل ضعف الحد الأدنى للأجور،ويكون أقل من أو يساوي أربعة مرات الحد الأدنى للأجر المواطنين،400.000دج عندما يتجاوز الدخل أربعة مرات الحد الأدنى للأجور وأقل من أويساوي ستة مرات الحد الأدنى للأجر الوطني،كما حدد سعر الفائدة بنسبة 1 بالمائة بالنسبة للمستفيدين من اعانة الدولة سواء كانت 700.000دج أو400.000دج.مما يعني أن الأفراد الذين لا يتجاوز دخلهم الشهري 6 مرات الحد الأدنى للأجر الوطني يستفيدون من قرض بنكي بسعر فائدة 1 بالمائة.من بين المستفيدين من السكن الترقوي المدعم نجد نسبة كبيرة من النساء اللائي أقدمن للحصول على سكن خاص بهن،وخاصة هذا النوع من السكنات وذلك راجع الى أن هذه السكنات تلقى دعما من الدولة،هذا اذا نظرنا اليها من جهة اقتصادية،لكن يوجد أسباب اجتماعية تدفع المرأة للحصول على سكن خاص بها،فالمرأة نجدها تفكر في المستقبل أكثر من الرجل خاصة في الوقت الحاضرحسب قول احدى المبحوثات التي قمت معها بمقابلة:**"المرأة درك راها تخمم في المستقبل أكثر من الراجل"**م05.فمن الممكن أن يكون هذا التفكير مرتبط بأحداث سابقة،وأخذ العبرة من تجارب سابقة فتحاول المرأة بدورها تجنبها وعدم الوقوع فيها.نجد هذا الأمر بكثرة في المرأة الشابة العصرية حيث أصبحت بالتعليم أكثر وعيا وإدراكا لمهامها،فهي حريصة وتسعى دائما لتحسين ظروفها وأصبحت أكثر قدرة على اتخاذ قراراتها وأصبحت لها أهداف في حياتها تسعى لتحقيقها كامتلاكها لأشياء تعد من أولويات الحياة (المسكن،السيارة،حفظ مبلغ مالي...).

ان تأمين المرأة الشابة لمستقبلها تعد ظاهرة العصر خاصة في مجال استثمار أموالها من خلال اكتساب مسكن خاص بها،وتختلف الأسباب والدوافع من امرأة الى أخرى،واختيارها لصيغة معينة من السكنات له منحى أخر يستدعي الدراسة،وهذا ما سنتطرق له في الفصل الرابع مع التحليل لمعرفة الأسباب والدوافع التي تجعل المرأة تبحث عن سكن لها وسبب اختيارها لنوع معين من السكنات، هذا بعد ماقمنا بمقابلات مع مجموعة مكتتبات في سكنات البيع بالإيجار**(AADL)** .

وضع المرأة في المجتمع الجزائري:

يمكن القول ان النظرة للمرأة في المجتمع الجزائري تتأرجح بين اتجاهين :

الاتجاه الأول :

و هو الاتجاه التقليدي المحافظ الذي يرى في المرأة الكائن الضعيف جسما و عقلا و الذي يحصر وظيفة المرأة في تأدية غرض أساسي واحد ألا و هو الزوجية بمفهومها

ألخضوعي و الأمومة بمفهومها التوالدي الرعوي. حسب تصريح أحد المبحوثين : **"المرأة بلاصتها في الدار "م02**.

و يعلل التقليديون موقفهم من المرأة بتعاليم الدين و يرون في اختلاط المرأة و عملها خارج المنزل العيب و العار و فساد الأخلاق، و لكن هؤلاء لا يعترضون على مساهمة المرأة العاملة في الريف رغم قسوة عملها. و هذا يثبت أن تمسكهم بموقفهم لا يرجع الى أسباب دينية أصيلة، إنما مرده التشبث بالتقاليد ، و الرغبة في امتلاك المرأة و السيطرة عليها .

الاتجاه الثاني:

يمثل فكرة الغالبية من الرجال و النساء, و هو يتسم لنظرة متحررة نسبيا. دون أن يكون ذلك معارض للتقاليد المستقرة ، و مع إبقاء المرأة منسوبة للرجل ومحتاجة الى رعايته، سواء أكان أبا أم زوجا أم أخا .و يعرف أصحاب هذا الاتجاه للمرأة بحق العمل، و لكن في نطاق وظائف معينة تنسجم و طبيعة المرأة مثل: التعليم و التمريض و الخياطة و ماشابه حسب رأي نفس المبحوث المذكور سابقا **:"مانيش ضد الخدمة بصح خدمة من خدمة"**م03. فعمل المرأة هذا مقبول و مرغوب فيه لكونه يساعد على زيادة دخل الأسرة ، و تحسين أحوالها ، و لا يرى فيه خلقا لكيان مستقبل يحرر المرأة تحررا كاملا و يساويها في علاقتها مع الرجل.

نظرة المجتمع للمرأة :

إن المجتمعات المعاصرة و بخاصة المتقدمة منها ، تنظر الى المرأة على أنها كيان فعال له حضوره المميز إذ تشير تقارير التنمية البشرية الى أن مكانة المرأة، في تصاعد مستمر و لكن على نحو بطئ و بخاصة في المجتمعات النامية و منها الجزائر، و هذه التقارير تنطلق من مؤشرات موضوعية كمية كنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل و حصولها على التعليم و لكن مع أن المؤشرات تشير إلى تصاعد كمي في نسبة الإسهام الاجتماعي

للمرأة ، إلا أننا بحاجة إلى فهم تصوراتنا عنها من خلال فهم اتجاه المجتمع ذكورا و إناثا اتجاهها حتى تكون الصورة أكثر تكاملا.إن فهم اتجاه المجتمع نحو المرأة يعطينا تصورا عن الواقع الاجتماعي كما يعطينا مؤشرات لقناعة المرأة بذاتها و قناعة الرجل بها ، و بالتالي إمكانية خلق التفاعل القائم على المشاركة الايجابية لطرفي الحياة الاجتماعية و هذا بالتأكيد يصب في إدراك ووعي عملية التنمية في المجتمع الجزائري المعاصر .إذ أن تحسن مكانة المرأة يعد عنصرا مهما من عناصر الإفلات من الفقر فالمساواة تعد جزء من استراتجيه متكاملة للقضاء عليه و هدا ما صرحت به احدى المبحوثات :**"درك رانا نشوفو رجال يحوسو علا وحدة خدامة باه تعاونه المعيشة راهي غالية".م06**

- كما أن هناك من العناصر ما يتصل اتصالا وثيقا بموضوعنا و هي :

1/ التركيز عاى انها حالة التميز ضد الانات في الصحة و التعليم و التنشئة .

2/ تمكين المرأة من الحصول على مكانة متكافئة مع الرجل عن طريق المساواة في الحقوق و الواجبات و فرص الحصول على الأراضي و فرص العمل.

غير المتزوجين" لهم الحق في سكنات "عدل"

لقد قامت وزارة السكن بفرض إجراءات جديدة على مكتتبي(AADL) فهي تقترح اعتماد شهادة إقامة خاصة بالسكن للحيلولة دون التزوير، الا أن فئة غير المتزوجين من الراغبين في الاكتتاب للحصول على سكن بصيغة البيع بالإيجار، لم تسقطهم الإجراءات الجديدة، حيث سيكون بإمكانهم التسجيل على غرار باقي المواطنين ممن تتوفر فيهم شروط التسجيل.وقد خصصت وزارة السكن، ومن خلالها الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره، موقعا صمم خصيصا لتسجيل المكتتبين الجدد،

" inscription.aadl.dz " ، حيث وبعد الدخول إلى الموقع تظهر صفحة الاستقبال التي تسمح للمكتتب بالاضطلاع على كافة المعلومات المتعلقة بشروط الاستفادة وكيفيات الحصول على هذه الصيغة السكنية.وللتسجيل عبر الانترنت يتطلب الأمر الضغط على زر التسجيل، وملء الاستمارات بطريقة صحيحة، ثم النقر على زر التأكيد بعد إنهاء إدخال البيانات، ومن ثم تحميل "وصل الاستلام" وشروط الاستفادة والوثائق التي يتعين تقديمها ونموذج التصريح الشرفي، حيث يسلم لكل طالب اكتتاب، رقم تسجيل وكلمة سرية خاصة تظهر في استمارة التسجيل.

ولفتت وكالة "عدل" إلى أنه لن يؤخذ بعين الاعتبار إلا طلب واحد بالنسبة إلى الزوجين. كما أن الطلبات يجب أن تقدم حصرا للبرامج المنجزة في الولاية مقر إقامة المكتتب، حيث يسجل المكتتب اسم البلدية والولاية التي ينتمي إليها، كما سيتم إخضاع المعلومات المقدمة من قبل المكتتبين لعمليات مراقبة ومعاينة على مستوى البطاقية الوطنية للسكن للتأكد من عدم حصول المعني على سكن أو إعانة، بالإضافة إلى تمحيص كشف المداخيل ورقم التأمين الاجتماعي وكذا الوثيقة التي تثبت التقاعد، وكذا شهادة الإقامة التي ستخضع لعمليات معاينة مشددة إذ تم تأجيل العمل بشهادة الإقامة المستخرجة من مصالح الشرطة إلى حين تجهيز الإجراءات الخاصة بها، في وقت اقترحت وزارة السكن تخصيص شهادة إقامة خاصة بالسكن على غرار شهادة الإقامة الخاصة بجواز السفر في ملفات طلب السكن المقبلة، واشترطت الوكالة أيضا ضمن الملفات شهادة الدخل بالنسبة إلى غير الأجراء. وشددت وزارة السكن على أن كل تصريح كاذب سيؤدي إلى إلغاء التسجيل ويعرض صاحبه للمتابعات القضائية بثبوت التزوير[1].

[1] دلبلة بلخير ،جريدة الشروق ، جريدة تصدر بالجزائر، عدد 50848 ،20/09/15.

1. سكنات عدل بالجزائر(البيع بالايجار):

1.1 سكن "عدل" بالجزائر (البيع بالإيجار):

أطلقت هذه الصيغة من السكن العمومي المدعم المتمثلة في البيع بالإيجار سنة 2001 من قبل السلطات العمومية من أجل تمكين المواطنين ذوي الدخل المحدود من اقتناء سكن. البيع بالإيجار يتمثل في الحصول على مسكن مع إمكانية التملك بعد فترة كراء تدوم 25 سنة، و قد خصص هذا النوع من السكن العمومي للمواطنين ذوي الدخل المتوسط، الذي لا يتجاوز دخلهم الشهري (في2001) 5 مرات الحد الأدنى للأجور

(الذي كان يقارب 8000 دينار في 2000) أي 40.000 دينار للشهر. و لقد تم تعديل هذا الحد في 2013 و بذلك للاستفادة من سكن "عدل" البيع بالإيجار، يجب أن يتراوح الدخل الشهري للزوجين بين 24.000 دينار و 6 مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون أي 108.000 دينار. يستفيد برنامج السكن " البيع بالإيجار " من ضمان قطعة الأرض و من قروض ممنوحة من قبل الدولة.

2.1نبذة تاريخية عن برنامج سكنات عدل:

أدخلت هذه الصيغة الجديدة للسكنات العمومية سنة 2001 و استفادة من برنامجين الأول يتكون من 55.000 مسكن من بينها 25.400 سكن للجزائر العاصمة مع شطر أول بلغ 20.000 سكن يتوزعون على 24 ولاية منها 9.000 للعاصمة، تبعه شطر ثاني سنة 2001 يتكون من 35.000 سكن. في سنة 2006 تم إطلاق برنامج يتضمن 65.000 مسكن تم إسناده للصندوق الوطني للتوفير و احتياط "كناب" و الذي لم يتجسد إلى الآن. و قد سجلت وكالة عدل 140.000 طلب على سكنات عدل لم يتم الاستجابة لها

3.1 مدة انجاز سكنات البيع بالايجار لوكالة عدل:

حددت مدة انجاز سكنات البيع بالايجار بثمانية عشر 18 شهرا و لكن هذه المدة لم تحترم لأسباب عديدة بالرغم من اسنادها لشركات بناء أجنبية.

4.1كيف يتم تمويل شراء سكنات البيع بالايجار لوكالة عدل:

على المستفيد أن يدفع مساهمة أولية حددت نسبتها بـ 20 بالمائة من ثمن الشقة تدفع على 3 مراحل:

10 بالمائة عند تأكيد الشراء

5 بالمائة عند استلام مفاتيح الشقة

5 بالمائة عند إمضاء العقد عند الموثق

بالنسبة لباقي سعر السكن أي 80 بالمائة الباقية يتحصل المستفيد على قرض بدون فائدة من خزينة الدولة.[1].

5.1ثمن سكنات البيع بالإيجار لوكالة عدل:

ثمن سكنات عدل، الذي سيتم إنشاؤهم في إطار صيغة البيع بالإيجار هو كالتالي: المقدمون الذين أودعوا ملفاتهم في 2001 و 2002 سيدفعون 140 مليون سنتيم من اجل الشقق ذات 3 غرف و 170 مليون سنتيم للشقق ذات أربع غرف حسب وزارة السكن. فالدفعة الأولى المقدرة بـ 10 بالمائة من السعر ستكون بقيمة 21 مليون سنتيم لسكن من 3 غرف و 27 مليون سنتيم لسكن من 4 غرف أما الدفعة الثانية و الثالثة و التي تمثل كل من هما 5 بالمائة من سعر المسكن فحددت بـ 10.5 مليون سنتيم لسكن من 3 غرف.

---

[1]www.**aadl.com.dz/**

و 13.5مليون سنتيم لسكن من 4 غرف. مما يجعل سعر الشقة من 3 غرف 210 مليون سنتيم و 270 مليون سنتيم لمسكن من 4 غرف.

بالنسبة للطالبين الجدد لسكنات عدل، و اذا ما ظل نفس ثمن المتر المربع المعلن عنه من قبل مسؤولي قطاع السكن الذي يقدر بـ 42.000 دينار/المتر المربع، فان ثمن السكن سيكون:

315 مليون سنتيم للشقق ذات 3 غرف .

378 مليون سنتيم للشقق ذات 4 غرف .[1]

6.1 الشروط المطلوبة للاستفادة من سكن عدل البيع بالإيجار:

للاستفادة من سكن عدل في الجزائر يجب توفر الشروط التالية: أن يتراوح دخل الزوج و الزوجة بين 24.000 دينار و 6 مرات الحد الأدنى للأجر الوطني المضمون أي 108.000 دينار في الشهر.لا يملك أو لم يملك في السابق أي ملكية لا هو و لا زوجته، أكانت قطعة أرض للبناء أو ملكية لغرض السكن و لم يستفد من مساعدة مالية من الدولة لبناء أو اقتناء مسكن الجزائريون المقيمون في الخارج ليسوا معنيين ببرنامج عدل. الذين تقدموا بطلب اقتناء سكن عدل و الذين أحيلوا على التقاعد منذ تلك الفترة يحتفظون بحقهم الكامل في اقتناء هذه الصيغة من السكن. تحديث الملفات يتم عبر موعد و على المعني بالأمر تقديم آخر قسيمة أجر، شهادة إقامة و تصريح شرفي يثبت أنه لم يستفد من مساعدة الدولة، هذه الوثائق يجب أن تكون مؤرخة بأقل من شهر [2].

---

[1] https://www.facebook.com/LogementALG/?fref=ts

[2] Ibid.

7.1معايير و سلم التنقيط المعمول به لمنح سكنات عدل البيع بالإيجار في الجزائر:

إلى حد الآن، المعيار الوحيد المعمول به لمنح سكنات عدل هو التسلسل الزمني لتاريخ إيداع الطلب و هو المعيار الوحيد الذي نص عليه القرار الوزاري لسنة 2001.

ترتيب الطلبات تدرسها لجنة يترأسها المدير العام لعدل و تتضمن أيضا مدير السكن للولاية المعنية و ممثل عن الصندوق الوطني للسكن الطلبات تدرسها لجنة يترأسها

المدير العام لعدل و تتضمن أيضا مدير السكن للولاية المعنية و ممثل عن الصندوق الوطني للسكن.

8.1 تصاميم سكنات عدل البيع بالإيجار:

سكنات عدل التي سيتم بناؤها ضمن صيغة البيع بالإيجار في الجزائر 60 بالمئة منها شقق ذات 4 غرف و 40 بالمائة شقق ذات 3 غرف. فيما يخص مساحة السكنات فهي تقدر بـ: 75 متر مربع للشقق ذات 3 غرف و 90 متر مربع للشقق ذات أربع غرف[1].

---

[1] www.**aadl.com.dz/**,op.cit.

نظرة الناس لبرنامج عدل:

لقد وجدنا اختلاف بين المبحوثات المكتتبات في نظرتهن إلى برنامج سكنات البيع بالإيجار،فهناك من وضعن كل ثقتهن في هذا البرنامج كتصريح إحدى المبحوثات:**"أنا كون ماجيتش دايرا confiance ماندير هاش " م10**. على عكس بعض المبحوثات المتخوفات من هذا البرنامج بسبب تأخر الاستدعاء من أجل دفع الشطر المستحق.وهذا

ما دفع بمكتتبـي "عدل2" يطالبون رئيس الجمـهورية بالتدخل وانتقدوا التأخر الكبير في استلام استدعاءات أوامر الدفع، والوكالة تؤكد أن الاستدعاءات متوقفة مؤقتا.

وجّه المكتتبون الجدد لدى الوكالة الوطنية لتطوير السكن وتحسينه، رسالة لرئيس الجمهورية يطالبونه فيها بالتدخل العاجل لإنقاذهم من "الغموض" الذي يكتنف ملفات المكتتبين بصيغة البيع بالإيجار، بعد توقف إرسال أوامر الدفع، وعدم تلقيهم حتى لوصل استلام بعد إرسالهم للملفات الورقية عبر البريد.

وطالب المكتتبون الجدد من رئيس الجمهورية بالتدخل العاجل لإنقاذهم، مؤكدين في المراسلة :أنه منذ شهر نوفمبر من السنة الماضية ولا يزال الغموض يكتنف ويطال الوكالة الوطنية لتحسين السكن وتطويره "عدل" إلى يومنا هذا -حسب نص الرسالة-، واتهم المكتتبون الوكالة بـ«العجز" عن تلبية مطالب المكتتبين وحقهم في الاستفادة من سكن بصيغة البيع بالإيجار، وأضاف المكتتبون أن أزيد من 4 آلاف مكتتب "محبطون من تصريحات وزير السكن عبد المجيد تبون التي تستهدف -حسبهم- "امتصاص غضب المكتتبين"، وذكر المكتتبون في رسالة تظلمهم لرئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة أنه رغم إرسال ملفاتهم عبر البريد المضمون لا يزال الغموض يطال وكالة "عدل"، مطالبين الرئيس بالتدخل حتى يجيبهم المدير العام لوكالة عدل على مجموعة من الاستفسارات التي يطرحونها، حيث يتساءلون بخصوص الأسس التي اعتمدتها الوكالة في إرسال الاستدعاءات لمكتتبيها ولم ترسل بقية الاستدعاءات، كما تساءلوا عن سبب اختيار تسع ولايات تحديدا التي تم إرسال بعض الاستدعاءات إليها "وأين الولايات الأخرى من الوطن"، كما أن بعض الملفات لم يتلق أصحابها ردا بالرفض ولم يتم إبلاغهم بذلك. وفي هذا السياق، أكد بعض مكتتبي الوكالة توجهوا بتاريخ 10 من الشهر الحالي لمركز الفرز ببئر توتة، حيث أخبرهم أحد الأعوان المكلفين بالعمل على البرنامج الإلكتروني بهذا المركز، أن عملية استدعاء المكتتبين متوقفة وأنه لا توجد استدعاءات أخرى سيتم إرسالها على مستوى ولاية الجزائر، وهي النقطة التي أثارت الغموض لدى أغلب المكتتبين، كما أنهم لم يتلقوا أيضا وصل استلام إرسال الملف الورقي رغم إرساله عبر البريد المضمون، حيث أكد بعض المكتتبين أنهم ينتظرون هذا الوصل منذ قرابة

سبعة أشهر ولم يصلهم شيء، مؤكدين أنهم توجهوا عدة مرات إلى مراكز البريد للاستفسار غير أنهم لم يجدوا ردودا مقنعة.

وما يثير مخاوف المكتتبين أكثر، هو الوتيرة البطيئة جدا في استدعاء المكتتبين، حيث سبق لمصادر من وزارة السكن أن كشفت عن استدعاء وكالة "عدل"5400 مكتتب جديد فقط، من الذين حظيت ملفاتهم بالقبول لدفع مستحقاتهم المتمثلة في الشطر الأول، وهذا منذ انطلاق العملية التي بدأت شهر ماي الماضي، مما يعني أنه إذا استمرت وكالة "عدل" على هذه الوتيرة فالعملية ستستغرق 42 شهرا، أي ما يعادل ثلاث سنوات ونصف لاستدعاء جميع المكتتبين لدفع الشطر الأول من ثمن الشقق، وهذا ما سيحدث موجة قلق وفوضى بين المكتتبين، مما يحتم على وزارة السكن وكذا وكالة عدل إيجاد حل لهذا المشكل والرفع من وتيرة إرسال الاستدعاءات[1].

---

[1] البلاد،جريدة تصدر بالجزائر، 15.05.2016

سبب اختيار هذا النوع من السكنات AADL:

ان أسعار سكنات عدل الجديدة والمبرمجة لسنة 2016 لم تحدد بعد، كما أن الدولة الجزائرية ستتكفل بـ50 بالمائة من أسعارها.

و من المؤكد أن ذلك سوف يلقى استحسانا واسعا من طالبي السكن والمهتمين ببرامج عدل 2، ويعتبر تشجيعا على طلب صيغة السكنات التساهمية في الجزائر، لاسيما وأن 50 بالمائة من سعر السكن المدعوم من طرف الدولة، حيث يدخل ذلك في إطار سياسة الدولة ضمن مخطط حل أزمة السكن، هذه الأزمة التي أكد خبراء ومحللون في القطاع أنها ستكون أولى اهتمامات الدولة الجزائرية للسنوات المقبلة.

وللإشارة، فإن برنامج عدل 2 ، قد استقطب مئات الآلاف من المكتتبين، إلا أن وزارة السكن ألغت ما نحوه 275 ألف ملف، بسبب عدم استيفائها للشروط اللازمة، كما أنها تعهدت بالنظر في ملفات 175 ألف مكتتب، وتسعى الوزارة ضمن هذا البرنامج إلى تغطية العجز المسجل في القطاع، لاسيما على مستوى العاصمة والمدن الكبرى التي تعاني أزمة سكن خانقة، وهي التي صعدت من لهجة طالبي السكن، حيث نظموا عدة احتجاجات مطالبين بسكنات لائقة.

سكنات عدل هي عبارة عن أمل أو فرصة لكل شخص يريد الحصول على سكن وهذا ماصرحت به احدى المبحوثات:**"AADL هي فرصة للشباب الي مايقدرش يخلص في مرة واحدة"** م09.لكن رغم ذلك الا أن هناك من يرى العكس ويعتبر أن سكنات عدل لا يمكن أن تحل مشكل السكن. فالمشكل الوحيد هو نقص التسهيلات الممنوحة من اجل الحصول على هدا النوع من السكن خاصة في دفع الشطر الأول ودلك لان بعض المكتتبين لا يمكنهم ذلك مثل ما قاله احد الشباب الذي يعاني مشكل السكن وهو أخ إحدى المبحوثات التي قمت بمقابلة معها في قوله: "من بينهم انا لايمكنني دفع الشطر الأول لأنني لا املك المال علما اني لم أوفر المال لكثرة المصاريف ومبلغ 25 ألف لايكفي كما أني جديد العهد بالعمل وكنت سابقا عاطل عن العمل لذا يرجى من المسؤول الأول أن يعيد النظر في هذا الأمر ويضعوا في حسبانهم ان شاب موظف يعيل أسرة متكون من 5 أفراد ويتقاضى 25 ألف لايمكنه التوفير حتي مبلغ لشراء دراجة هوائية. وبرأيه أن هده الفئة من الموظفين يجب أن تساعد من اجل الحصول على سكن وانه لايكن الشطر الأول عائق عن إتمام ملفاتنا بعد أن تحصلنا على الموافقة النهائية للحصول على سكن.

مكتتبات سكنات البيع بالايجار:

من خلال المقابلات التي قمت بها،وجدت احدى المكتتبات التي تعيش حالة من التخوف على إقصائها من هذا البرنامج ***AADL*** ،وذلك راجع الى أن تسجيلها في هذا النوع من السكنات المدعمة كان قبل خطوبتها أي أنها كانت تتوفر فيها كل شروط التسجيل عندما كان راتبها لوحدها يسمح لها بالتسجيل وقامت بدفع الشطر الأول. ومن المعروف أن من بين شروط التسجيل في سكنات عدل هي أن أجر المكتتب يجب أن لا يتجاوز24000 دينار.سواء تعلق الأمر بالمعني أو مع اضافة كشف الراتب للزوج أو الزوجة.وهذا ماقالته المبحوثة رقم04:**"أنا كي خلصت الشطر الأول تخطبت،الراتب تاعي و تاع الزوج يفوت 10 ملايين على هذه راني خايفة يقلعوهالي،قادرة تتحول *LPP* ."** وفي انتظار استكمال عملية الاكتتاب ،و تسليم الحصة الاولى من السكنات للمستفيدين خلال الاشهر القادمة ،تبقى هذه الانشغالات مطروحة، و تتطلب اجابات شافية من الجهات المعنية ،حتى يتمكن المكتتبون من الحصول على سكنات قبل أن يخضعوا الى هذه الشروط بعد مدة انتظار لسنوات عديدة ،و تضيع أحلامهم مرة أخرى إدراج الرياح. *مثل* هذه الشروط الجديدة و المستجدة جعلت بصيص الامل هذا ينطفئ شيئا فشيئا بالنسبة للعديد منهم ،حيث يطرح ارتفاع سعر المتر المربع الواحد حدود 40000 دج ليصل بذلك ثمن المسكن ما بين 35 مليون إلى 40 مليون سنتيم ، بالنسبة لبعض المسجلين في قائمة الاستفادة من هذا النوع من السكنات مشكل ، بالرغم من أن الصندوق الوطني للسكن سيمنح للمكتتب قيمة مالية تقدر ب 70 مليون سنتيم كمساعدة تقدمها الدولة للمستفيد للحصول على سكن و هي نفس القيمة التي منحت للمستفيدين من السكنات عندما كانت أسعارها اقل بكثير عما هي عليه حاليا.

بالإضافة إلى رفع سقف سعر سكنات « عدل» هناك انشغال أخر الذي يشغل بال الكثير من المسجلين في برنامج «عدل » 2001 و 2002 ،والمتمثل في شرط يتعلق بتجديد أو استكمال ملف المكتتب ،حيث لايجب أن يتجاوز راتبه الحد الأدنى من الأجر القاعدي المضمون (18 ألف دج) سواء تعلق الأمر بالمعني لوحده أو بإضافة كشف الراتب الشهري للزوج أو الزوجة و هنا الإشكال بالنسبة للعديد منهم.

هذا الأشكال المطروح سببه ارتفاع الرواتب خلال العشر سنوات الأخيرة ،نتيجة الإجراءات التي اتخذتها الدولة لتحسين القدرة الشرائية للمواطن ،و بالتالي أصبحت رواتب بعض المسجلين تفوق القيمة المحددة ب 6 مرات من الحد الأدنى للأجر القاعدي المضمون ،و في هذه الحالة يتم تحويل مثل هذه الحالات تلقائيا للاستفادة من الصيغة السكنية الجديدة تحت تسمية «السكن العمومي الترقوي»، والمخصصة لأصحاب الرواتب التي تصل إلى 20 مليون دج شهريا، لتجد نفسها في قائمة انتظار أخرى ، تجهل فيها كل معلومة عن هذا النوع من السكنات.

نظرة المجتمع للمرأة الشابة الساكنة بمفردها:

صممت الكثير من الفتيات في الجزائر على تحقيق النجاح بعيدا عن عائلاتهن كالانتقال من ولاية إلى أخرى من أجل العمل أو الدراسة،و مع ظهور برامج السكنات بصيغها المختلفة وصل الأمر الآن إلى حصول النساء على سكنات خاصة بهم وفي مواجهة العيش بعيدا عن العائلة، تضطر هذه الفتيات إلى تحمل نظرة مجحفة من مجتمع يرفض استقلالية المرأة.

رغم أنّ المجتمع لا يرحم، ولا يتقبل أن تسكن المرأة لوحدها، إلا أن الظروف أحيانا تحتم ذلك مثلما صرحت إحدى المبحوثات وهي 31سنة غير متزوجة:**"أنا نسكن وحدي Normal.كل وحدة ظروفها،انا مانيش عايشة غاية في دارنا عندنا الضيق بزاف،خاصني الكالم،بصح راني ضد المرأة الي عندها Situation مليحا في دارهم وتسكن وحدها.تاني الدفئ العائلي عنده دور".م01**

هناك بعض النساء قد يقدمن على العيش بمفردهن لأسباب تتعلق بالرغبة في المحافظة على خصوصياتهن ونمطهن في الحياة خاصة ممن يثقن بأنفسهن ولديهن قوة شخصية ويعتقدن بأنهن لسن في حاجة للرجل لتسيير أمورهن الحياتية. فمن وجهة نظري غالباً ما يرفض المجتمع أن تعيش المرأة لوحدها دون سبب مقنع والذي قد يعرضها لبعض الانتقادات وقد ينظر لها نظرة دونية وقلة احترام تصل في بعض الأحيان لحد القذف

والتشهير وحتى إذا كانت قوية الشخصية وتثق في نفسها فهي قد تصطدم بالواقع وربما يأثرعليها ضعاف النفوس وبشكل قد يؤثر عليها نفسياً واجتماعياً،وبالتالي الشعور بالذل والضعف أمام العرف الاجتماعي، ناهيك عن شعورها بالعزلة في حال تعرضها للمرض أو حدوث إي مكروه. فلم يكن وضع المرأة في الجزائر مختلف عن ماكان عليه في مناطق أخرى من العالم,حيث مر هدا الوضع عبر التاريخ بمراحل من التميز مما أدى لخضوع المرأة لقيود على حقوقها وحرياتها. بعض هده القيود ترجع إلى الثقافة كما تنبع من التقاليد أكثر من كونها قائمة على الدين، أما إذا رجعنا إلى الدين فلا يوجد أي مانع شرعي لسكن المرأة لوحدها.

فإن الأصل أن المرأة تسكن مع "محرم" لها يقوم بشؤونها ويحمي عرضها ويحافظ عليها، ولا يوجد سبب يمنع المرأة من أن تمتلك منزلا وتستقل فيه بالسكن وحدها،ورغم ذلك صادفت بعض المبحوثات اللاتي أظهرن خضوعهن للعرف الاجتماعي و منها المبحوثة رقم 03 التي قالت:**"المرأة المستقلة Impossible تقدر دير كلشي وحدها،مليحة وماشي مليحة،المراة تحتاج للراجل، في المجتمع تاعنا Par exemple تخسر حاجا في الدار ماتقدرش دخل راجل يسقملها،تمرض في الليل لازملها راجل معاها."**وهذا يلخص كل ماسبق، فالاستقلالية بالنسبة للمرأة سلاح ذو حدين من جهة تحقق طموحاتها ولكن تبقى تابعة للرجل في مجتمع متشبث بالعادات والتقاليد وتحكمه الأعراف الاجتماعية مثل المجتمع الجزائري.

الاستقلالية بالنسبة للمرأة:

إن استقلالية الفرد تعني عدم الاعتماد على الأخر وتحقيق متطلباته بنفسه والاعتماد على نفسه في اتخاذ القرارات وعدم تدخل الآخرين به وهذا الالتباس في المفهوم أدى إلى أن لاقيمة إلى ماتقدمه المرأة من اهتمام بالآخرين. غالبًا ما تكون العوائق في مجتمعنا وهمية وليست حقيقية، فمثلا احتكام الزوج بالعادات والتقاليد ونظرة المجتمع (وليس إلى أرى أن مفتاح .الشرع) وأحيانًا مجرد مزاجية منه، تدفعه لمنع زوجته من الإنجاز والتقدم ذلك هو الأسرة المتفهمة والمساعدة، وإن كان والد الفتاة لا تستطيع اختياره وقد يكون مساعدًا لها وقد لا يكون، إلا أن الزوج تستطيع اختياره وأن تشترط عليه أن يساعدها لكل امرأة طموحات، وبعضهن مميزات قادرات على العطاء والتقديم .ويدعم طموحاتها ان طموح المرأة ليس له .لمجتمعهن، وفي نفس الوقت هنالك أعباء الأسرة والقيام بها حدود وهو غير محصور في هدف واحد وهذا ما وجدته عند إحدى المبحوثات التي قمت بمقابلة معها،وهي شابة غير متزوجة وتملك عمل وسكن خاص بها،فهي من مكتتبات سكنات البيع بالإيجار،رغم ذلك إلا ،أنها بعد طرح سؤالي عن إذا كانت استقلالية المرأة تتحقق بالسكن،أنا jamaisتتحقق بامتلاكها لسكن خاص بها؟فأجابتني ب:"الاستقلالية عندي بزاف مشاريع نديرهم(السيارة،نسافر..)أي حاجة نقدر نكسبها نكسبها.."م07 .لقد توصلت بعد إجراء مقابلات مع العنصر النسوي بصفة عامة(متزوجات وغير متزوجات)،إلى أن هناك من يرى أن الاستقلالية بالنسبة للمرأة تختلف ما بين المتزوجة وغير المتزوجة.فالمرأة الشابة (العازبة) تحاول كسب أي شئ تستطيع اكتسابه وكأنها تغتنم فرصة استقلاليتها الاجتماعية ومكانتها داخل الأسرة وفرصة الحرية الممنوحة لها من طرف أفراد الأسرة (الأب،الأخ)باعتبار أن هذا سيقوي موقفها مستقبلا مع زوجها بفرض حالها ومحاولة وضع مكانة لها داخل المجتمع.على عكس المرأة المتزوجة التي ترى استقلاليتها بمجرد أن تستقل في بيت لحالها بعيدا عن العيش مع أهل الزوج.فأثناء قيامي بالمقابلات أردت معرفة رأي الجنس الذكوري على المرأة الطموحة،فكانت إجابته كالتالي:" أنا كشاب مؤيد وبشدة على أن تكون المرأة طموحة وأن لا تتوقف عند حد معين وفق الضوابط الشرعية ، وطموح المرأة له أثر في الاستقرار الأسري فهو يعزز وجودها ومكانتها في داخل الأسرة وكلما زادت مكانتها زادت مسؤوليتها ورفع شأنها

.فأحلام المرأة وطموحاتها يجب أن تُعزز وأن تلاقي داخل الأسرة وأيضا داخل المجتمع قبولا داخل الأسرة لكي تُبنى الثقة عندها لتحقق أعلى المراتب ،أما بالنسبة لواجباتها المنزلية فلابد أن يكون هناك توافق وتوازن بين الطموحات وبين المسؤوليات البيتية ومن هنا نرى أنه هناك من الرجال من يدعم المرأة ويقف بجانبها ويشجعها على ." تحقيق طموحاتها،هذا سيساعدها في تحقيق أسرة مستقرة وامرأة تحتمل مسؤولية وتوفق بين بيتها وبين تحقيق أهدافها وطموحاتها دون أن بأثر ذلك على دورها كأم وكزوجة....

سكن الزوج مع الزوجة التي تملك سكن:

لقد اختلفت الآراء حول هذا الموضوع ما بين العنصر ألذكوري و العنصر النسوي ،وحتى بين الرجال أنفسهم.فهناك من يرى أنها تنقص من رجولته وأنها ستخضعه لزوجته وسيصبح تحت رحمتها وتحت إمرتها.فحسب رأيهم الزواج من امرأة مستواها المادي جيد خاصة إذا كانت تملك سكن، فيعتبر ذلك شئ ايجابي له فوائد مادية لكن أضراره كبيرة تمس بالزوج المقصود، تصبح هي من تتحكم في حياته الشخصية وتذله لدرجة انه يصبح وسيلة للترفيه أو جليسها. فإسكاته بات سهلا ونقول هنا أن الرجولة لم تعد موجودة.بسكن الرجل في منزل زوجته يشعر المرأة أنها هي المسؤوله عنه يعني تحت إمرتها و بالتالي يزول شغفها به ويصبح مثله مثل أي فاتورة تسددها أو ربما .في اقل،في زمننا المفروض الرجل يعيش في بيته مهما كان بسيطا لكنه يعطيه قوة ومعنوية تجعله يحس بقوامته كرجل.كما يوجد البعض من الرجال الذي لا يرى في ذلك أية مشكلة ولاينظر لذلك نظرة سلبية بل على العكس فيرى في ذلك حل لأزمة السكن التي يعيشها معظم الشباب حاليا.فالسكن أصبح مشكل عويص وأصبح يشكل عائق في وجه الشباب المقبل على الزواج خاصة، فهو غير قادر على تأمين سكن ولا يستطيع دفع أجرة الكراء،اذا توفر ذلك عند أحد الزوجين فستنحل عدة مشاكل اجتماعية كأزمة السكن،تخفيف نسبة العنوسة لدى الفتيات...كذلك بالنسبة للفتيات فقد وجدنا اختلاف في التصريحات بين مؤيدات ومعارضات لفكرة سكن الزوج في بيت زوجته الخاص.برأيي يرجع ذلك إلى شخصية المرأة وحسب نوعية الرجل،هذا ما وجدته في تصريحات

النساء الشابات المالكات لسكنات (AADL)خاصة بهن حيث كانت إجابات معظمهن:" **أنا نسكنه معايا عادي على الأقل نحلو مشكل،خاصة إذا كان خدام و ببلاصته خصه غير السكنة Normal."م06** وفي إجابة أخرى لمبحوثة أخرى:**"أنا ماعنديش Problèmeيسكن معايا،بصح حتى نتأكد ماراهش طامع فيا"م08**.وهناك من ترى أنه من الواجب على المرأة أخذ الحذر لتفادي مشكل الطمع وهو عدم التصريح بملكية السكن،إلى حين التأكد من نية الرجل في تصريح لها:**"أنا لي يجي يخطبني مانخبرهش بلي عندي سكنة "م10.** فنلمس من خلال تصريحات المبحوثات رغبة في مساندة الرجل ومساعدته على تخطي هذه المشكلة مقابل تخوف شديد لإجراء هذه الخطوة. بالمقابل هناك من المبحوثات اللاتي يرفضن فكرة سكن الرجل في بيت زوجته رفضا قطعيا في تصريح إحدى مالكات سكن بيع بالإيجار(AADL**):" أنا محال نجيبه يسكن معايا parce que نعرف روحي كدايرة،قادرة نعايره بها،الله غالب أنا كيما هاك،ينارفيني نفكره بلي سكنتي،على هذي مانجيبهش خير"م03**. السكن من حقوق الزوجة على الزوج ، ولها مطالبته به ، وإن كان لها بيت خاص بها ، ولا يلزمها أن تُسكِن الزوج معها ، فإذا تنازلت عن حقها في السكن ، وأذنت للزوج بالسكن معها في بيتها ، فيعتبر ذلك أمرا عاديا عليها وعلى الزوج. وذلك لأن البيت مال خاص بها ، ممكن للغير إذا أرادت ذلك ، كما قال تعالى :فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا} [1] النساء: 4 {وقال ﷺ :لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس . رواه أحمد والدار قطني وغيرهما . .بعد هذا كله توصلنا إلى أن لا العرف ولا الشرع يمنع سكن الزوج في منزل زوجته،إلا أن ذلك يتعلق بالأفراد أنفسهم و بشخصية كل من المرأة والرجل،من وجهة نظري يقتضي التطرق الى الحديث عن أسباب سكنه مع زوجته أو رغبة زوجته في ذلك ربما قد يكون السبب مقنع كما أنه ربما لا يكون مقنع،فالأسباب هي التي تحدد ذلك.

---

[1] قران كريم .

عامل السن للمرأة وعلاقته بسكنها بمفردها:

لم يكن وضع المرأة في الجزائر مختلف عن ماكان عليه في مناطق أخرى من العالم,حيث مر هدا الوضع عبر التاريخ بمراحل من التميز مما أدى لخضوع المرأة لقيود على حقوقها وحرياتها.بعض هذه القيود ترجع إلى الثقافة كما تنبع من التقاليد أكثر من كونها قائمة على الدين،رغم أن استقلال المرأة بسكنها كان نتيجة ظروف أملتها التغيرات الاجتماعية التي عرفها المجتمع الجزائري إلا أن ذلك لم ينعكس على نظرة أفراد المجتمع للأمر، وما تزال الذهنية الجزائرية لم تنعتق بعد من تصور يعتبر المرأة وهي وحيدة منحلة بالضرورة،فالتساءل الذي يبقى مطروح هو:هل عامل السن للمرأة ممكن أن يرفع الراقبة الاجتماعية عنها؟.

إن الرجال يرون أن للمرأة مكانة مميزة ومهمة،فان خرجت فانه يلزم عليها ارتداء لباس محتشم ،و كأن الأنوثة كما يقول **"بيار بورديو" :** تقاس بمدى تمكن المرأة من أن تتصرف بشكل خفي, فالمرأة تبقى سجينة إطار خفي (يكون فيه الحجاب العنصر الظاهر من هذا الإطار)يقيد المجال الذي يسمح للمرأة كجسد التنقل بداخله في حين يسمح للرجل و لجسد هذا الأخير التواجد في مجال أوسع, خاصة في الفضاءات العمومية[1].إلا أن اللباس المحتشم لم يجدي نفعا مع مجتمع منغلق نوعا ما خاصة في موضوع سكن المرأة بمفردها. فهي مطالبة كذلك أن تعيش سجينة نظرة تعتبرها متهمة على الإطلاق حتى تثبت براءتها يقر علماء الاجتماع بأن المجتمع العربي تغير، لكن هذا التغير لم يطل الذهنيات ولم يواكبه تغير في المفاهيم والتصورات التي يحملها الجزائريين عن المرأة. فحسب تصريح إحدى المبحوثات التي قمت بمقابلة معها حيث قالت:**"في المجتمع تاعنا تستري يهدرو ماتستريش يهدرو"م09.**

---

[1]تقرير جماعي لتربص ميداني بمنطقة راس العين(وهران)، تصور الرجال لخروج المرأة،2016.01.31

إن عامل السن في المجتمع الجزائري يلعب دورا كبيرا في رفع المراقبة الاجتماعية، هذا حسب مالاحظناه أثناء قيامنا بتربص ميداني في منطقة راس العين بمدينة وهران، حيث وجدنا النساء كبار السن متواجدات بشكل كبير في مختلف الفضاءات.وهذا إذا دل على شئ فيدل على أن المرأة كلما كبرت في السن كانت لها الحرية في الخروج.على عكس البنت الشابة صغيرة السن فهي مقيدة بوقت معين كما أن لها أماكن محددة تذهب اليها.فالمرأة الشابة مقارنة مع كبيرة السن هي عرضة لرقابة جميع أفراد حييها أو بالأحرى المجتمع ككل وهذا ما وجدناه في تصريح مبحوثة:**"المرأة يعسوها كبيرة ولا صغيرة كيف كيف"م05.**كما كانت إجابات معظم المبحوثات متقاربة فيما يتعلق بسكن المرأة الشابة بمفردها ونظرة المجتمع اليها سواء كبيرة كانت أم صغيرة، فالمرأة في المجتمع الجزائري دائما تكون موضع شبهة إذا كانت تعيش منفردة سواء كانت عازبة أو أرملة أو مطلقة، فالمجتمع لا ينظر نظرة احترام إلا للمرأة المتزوجة.فهنا يتضح أن عامل السن لايحظى

بأهمية كبيرة إلا من فئة قليلة من المجتمع. ان نظرة المجتمع لا زالت لم تتغير لتستوعب واقع وجود المرأة لوحدها مستقلة سواء كانت فتاة تدرس أو تعمل أو امرأة مطلقة، والمجتمع لابد أن يتطور ليقبل هذا الوضع الذي لا ينبغي أن تلام عليه المرأة لوحدها لأنها خرجت إلى العمل أو الدراسة، فكما يغادر الشاب بيته إلى الجامعة فيسكن لوحده كذلك الأمر بالنسبة للفتاة الشابة .تبقى نظرة المجتمع التي تنظر إلى الفتاة إذا كانت لوحدها على أنها ناقصة أخلاق وهذا الأمر مرتبط بتصورات المجتمع التي لا زالت لم تتطور بالشكل الذي يتلاءم مع الوضعية الجديدة التي هي وضعية سوسيواقتصادية ثقافية أصبحت معطى أساسي في المجتمع لا منأى عنها إلا إذا طالبنا بعدم السماح للمرأة بالخروج إلى العمل وهذا غير وارد في المجتمعات الحالية .

AADL لحل أزمة السكن للشباب:

عاشت الجزائر لسنوات خلت مشكلا عويصا وهو ارتفاع سن الزواج، حيث أن المشاكل الاجتماعية حالت دون إتمام الشباب لنصف دينهم، خاصة أزمة السكن التي كانت تتخبط فيها الجزائر، إلى أن جاءت مشاريع عدل لتفرج كربة الشباب وتعطيهم حصة الأسد في برنامجها الثاني، ومنه حطمت فئة الشباب العُزاب الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و33 سنة الرقم القياسي في نسبة المقبلين على الاكتتاب لمشاريع سكن البيع بالإيجار في البرنامج الجديد، حيث قدرت بـ68.60 في المائة من الشباب المسجلين، والذين بلغت نسبتهم إجمالا 45.14 في المائة من إجمالي المسجلين، في وقت بلغ عدد الشباب المتزوجين 30.19 في المائة والمطلقون نسبة 19.62 في المائة، من مجموع إجمالي قدر بـ 197982 عازب..وفي قراءة للأرقام، يتضح جليا أن غالب الشباب الجزائري خصوصا العُزب منهم لا يمتلكون سكنات، وهو ما يفسر عزوفهم عن الزواج، إذ قدرت نسبة غير المتزوجين منهم الأغلبية الساحقة من الشباب المكتتبين. شباب وشابات فحسب وكالة عدل سنة 2016 ستكون آخر سنة لأحزانهم ومشاكلهم الاجتماعية، فمن سيحظى بسكن سيتزوج ويستقل عن عائلته، وبالتالي التخلص من كل المشاكل التي تخبط فيها من سبقهم إلى القفص الذهبي. وكالة عدل أعطت الشباب الفرصة للاستقلال بذاتهم والحصول على المسكن، هذا كان رأي إحدى المبحوثات حيث قالت:**AADL هي فرصة للشباب الذي لايستطيع دفع المبلغ دفعة واحدة".** كما وجدنا نساء كثيرات حظين بطلبات الزواج مباشرة بعد أن سددن الشطر الأول من سكناتهم من بينهم نفس المبحوثة المذكورة سابقا.الزهراء فاسي المختصة في علم الاجتماع، أكدت لـ«المحور اليومي» أن البرنامج السكني الكبير الذي خصت به الحكومة الجزائرية الشباب قد حل مشاكل كثيرة نفسية واجتماعية، كما سهل عملية الاقتران وتكوين الأسر لكنه في نفس الوقت زاد من طمعهم وجشعهم وجعلهم يركضون وراء الماديات، فالرجل اليوم أصبح يبحث عن الفتاة التي تملك مسكنا دون أن يراعي المشاعر ويقترن بها من أجل ذلك [1].

---

[1] المحور اليومي،جريدة تصدر بالجزائر،برامج سكنات (عدل) قد تخفض معدل سن الزواج في الجزائر،2015.01.19

بالرغم من ذلك كله إلا أن سكنات عدل لا تعتبر حل لمشكلة السكن للشباب وهذا حسب أقوال معظم المبحوثين،معتبرين أن هذا البرنامج غرضه اقتصادي أكثر هو اجتماعي يراعي مشاكل الأفراد.

فحسب رأي إحدى المبحوثات:**"AADL ماشي فرصة للشباب PARCE QUE فيها دراهم بزاف وغادي يزيدو فيهم " م08.**كما أعطت مثالا على شاب راتبه30.000دج بغض النظر عن الدفعات لا يستطيع أن يكون أسرة ويدفع مبلغ السكن وتستمر مدة الدفع 25سنة، كما تقدموا باقتراحات من بينها توجيه طالبي السكن ذوي الدخل المتوسط إلى السكن العمومي الايجاري(السكن الاجتماعي)،كما تخصص سكنات البيع بالإيجار(عدل)،إلى الذين يتراوح أجرهم حوالي 50.000 دج.وبطبيعة الحال سيتم رفع أجر السكن الترقوي.هذه كانت اقتراحات بعض المبحوثين الذين يجدون صعوبة في دفع شُطُر سكن **AADL**. معتبرين أن المكتتب سيتحول إلى مديون طول حياته ومشاريعه ستتوقف عند السكن.

رغم الإنجازات الكبيرة التي شهدتها الجزائر في هذا المجال(الإسكان)، إلا أن أزمة السكن بقيت تشكل أخطر بؤرة للتوتر وأكبرها على الإطلاق، خاصة في الحواضر وكبريات مدن الجزائر كما تشكل أزمة كبيرة بالنسبة للسلطات العمومية، وبهذا بقي السكن اللائق الحاجة الأكثر تأريقا للجزائريين، سواء منهم الشباب الملتحقين حديثا بعالم الشغل أو الذين التحقوا به منذ سنوات وهم على عتبة المغادرة.

الدوافع التي تجعل المرأة تبحث عن سكن خاص بها:

مخاوف المرأة كثيرة ومتعددة،منها الخوف من التقدم في العمر والخوف من المرض والخوف من المستقبل ،قلما نجد أنثى لا تخاف ولا تخشى المستقبل،ولكن يبقى الخوف من الزواج هو الخوف الأكبر والأخطر الذي يواجه المرأة وفي سن صغير جدا حيث يترتب على هذا، الخوف على مستقبلها ومستقبل أسرتها من بعدها.من مظاهر الخوف من الزواج لدى المرأة والتي توصف بأنها كثيرة ومتعددة،فمنها الخطوبة الفاشلة والطلاق السريع،وحالات التأخر في الزواج وهذه كلها حالات منتشرة بشكل واضح في مجتمعنا.فاذا بحثنا عن الأسباب وراء مخاوف المرأة من الزواج نجدها كثيرة ومتشعبة فمنها النفسية ومنها الاجتماعية والأسرية ومنها الاقتصادية والمادية،فهنا ستحاول المرأة الشابة (غير المتزوجة) بدورها محاولة التخلص من هذه المخاوف وذلك بتأمين مستقبلها بنفسها. فالتفكير في المستقبل هو طريقة لبناء حياة يخطط لها والتفكير هو التقصّي والتحليل المدروس من أجل غرض ما، قد يكون ذلك الغرض هو الفهم، أو اتخاذ القرار، أو التخطيط،التفكير يكون لكلا الجنسين سواء ذكر أم أنثى، لكن الفتاة تنغمس كثيرا في التفكير على مستقبلها لأنها لا تدوم مع أهلها ، فمصيرها بيتها الزوجي والتفكير ينصب حول ماذا كان هذا الشخص تعتمد عليه في تحمل المسؤولية.ان المرأة العصرية تشكو من أمور كانت تمثل حلما بالنسبة للمرأة القديمة ومن بين هذه الأمور الزاوج. فالزواج سابقا كان أسهل بكثير من الوقت الحالي إذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن المرأة القديمة كانت تنتظر الزواج فقط، وليس أي مستقبل آخر. لكن المرأة العصرية تفكر في تحقيق أمور كثيرة قبل الزواج كالدراسة والتخصص وبناء سيرة مهنية، وهذا يؤدي في كثير من الأحيان إلى فوات قطار الزواج عليها كما يقول عامة الناس. كما أن انتشار الطلاق بنسبة كبيرة أصبح يخلف مخاوف إضافية لدى الفتاة من الارتباط والفشل فيه،هذا مالحظته في تصريحات المبحوثات من بينهم المبحوثة رقم01 التي قالت:**"هذا الوقت الطلاق راه ساهل".**فأحسن حل وجدته المرأة الشابة للتخلص من خوفها والذي تضمن

به مستقبلها هو حصولها على سكن خاص بها خاصة مع ظهور صيغة سكنات البيع بالايجار، وهي من السكنات المدعمة من طرف الدولة الجزائرية التي لقيت توافد كبير من قبل الشباب العزب الذي تقدموا بشكل كبير من كلا الجنسين،فالسكن الخاص يشكل بالنسبة للفتاة أمل لمستقبل حسن خال من المشاكل ومن الضغوطات الاجتماعية وحتى تضمن لها مأوى في حالة ما إذا واجهت زيجة فاشلة فلا شئ يجبرها على البقاء،كما قالت المبحوثة **"درت سكن AADL باه نضمن مستقبلي،رانا في مجتمع ذكوري في نفس الوقت نعرف وين نحط دراهمي،وباه نلقى روحي دايرة حاجا،والبنت كون ماتزوجش ولا تتزوج وتطلق تلقى وين تروح"** رقم04.كما التقيت مع مبحوثة التي ترى تملك سكن أحسن من كسب الذهب مقارنة مع المرأة في السابق ،معتبرة أن السكن يمكن استغلاله أكثر وجعله كمادة استثمارية ترجع على صاحبه بفائدة مادية كتأجيره مثلا.كذلك من بين الأسباب التي تجعل المرأة تبحث عن سكن مستقل بها هو تحقيق استقلاليتها المتعلقة بالطموح فكلما حققت طموحا تكون بذلك قد وصلت إلى استقلالية ذاتية،فاستقلالية المرأة ضرورية جدا فهي ليست محصورة بالحرّيّات ، وإنما هي متعلّقة بكرامة المرأة أيضاً. فالاستقلالية مسار يبدأ بوعي الناس لحقوقهم وواجباتهم، إضافةً إلى مشاركتهم الفعّالة في المجتمع ووعيهم لقضيّة المرأة وآفاق القضيّة وكيفيّة المساهمة بها. ولا بدّ من التنويه بأنّ استقلالية المرأة لا تمسّ أبداً بكينونتها كإمرأة ولا تلغي أنوثتها... الاستقلالية النفسية والاجتماعية للمرأة مرتبطة إلى حدّ كبير باستقلاليتها المادية التي تمكّنها من الاكتفاء الذاتي لتكون منتجة، ناشطة، وغير تابعة لأحد.

مصير مسكن AADL بعد حصول المرأة الشابة عليه:

إن وضع الفتاة العزباء التي تعيش بعيداً من أهلها سينظر إليها مجتمعنا نظرة لا تخلو من الشك والريبة، بل ان الناس يتجنبونها أحيانا لأنها خرقت التقاليد المتوافق عليها، وربما أرادت أن تعيش حياتها كيفما يحلو لها فان الفتاة التي تسكن بمفردها تبقى مقيّدة ولا تتمتع باستقلاليتها أحياناً، نظراً الى العيون التي تراقبها من كل حدب وصوب وتتلقف خطواتها خطوة خطوة من الصباح حتى المساء، وان المرأة التي تعيش وحدها هي امرأة

ينبذها مجتمعها لأنها خارجة عن طوع أبيها وعائلتها ومجتمعها.فبعد إجراء مقابلات مع مجموعة نساء وهن شابات غير متزوجات وهن من مكتتبات سكنات البيع بالإيجار و في انتظار سكناتهم بعدما دفعن الشطر الأول ،فبعد طرحي لسؤال عن مصير السكن بعد حصولهم عليه.اختلفت الإجابات والتصريحات إلا في جواب واحد وهو استحالة السكن فيه دون رجل،وهذا راجع لعادات وتقاليد المجتمع الذي نرتبط به بشكل وثيق كما أننا نعيش في مجتمع ذكوري بدرجة أولى إضافة الى نظرات المجتمع التي لاترحم في سكن المرأة بمفردها، إلا أن حسب تصريحات المبحوثات من الممكن استغلال المنزل بشكل اخر،من خلال تأجيره وهذا حسب ماقالته معظمهن، فالمرأة لاتستطيع السكن بمفردها،وهذا راجع لتحكم الأهل وعدم خروجها على طاعة الوالدين،فالحل الوحيد هو تأجير المسكن. بمعنى تستغل فرصة عيشها في بيت العائلة مايساعدها على استرجاع ولو نسبة قليلة من مالها العائد من استئجار البيت.

وضع المسكن بعد زواج المرأة:

للمرأة الحق الكامل في التملك الشخصي والتصرف الكلي فيما تملك من مال وعقار، وفي كل أدوار حياتها، سواء أكانت بنتاً أومتزوجة ، وليس للزوج حق في أن يتصرف بما يخص زوجته أو أن يمس شيئاً مما تملك بغير إذن منها ورضاء.هذا ماصرحت به كل المبحوثات التي قمت بمقابلة معهم حيث قالت إحداهن:**"السكنة أنا درتها زوجي ماعنده حتى حق في التصرف"م07.**لكن لم يكن هذا رأي كل المبحوثات وانما يوجد منهن من قالت أنه بمجرد أن يصبح زوجها فسيتشاركان في كل شئ،الاموال،الممتلكات،الرأي،التفكير...وسيقرران معا وضع المسكن،فحسبها:**"انا مين خلصت الشطر الأول انخطبت،وكي نتزوج نقررو شانديرو بالسكنة،نكروها ولا نبيعو واحدة ونشروا أرض"**م04.نستنتج من خلال هذه المقابلة أنه توجد من النساء من تثق بالرجل(زوجها) حيث تشركه في قراراتها وتعطيه حق التصرف في ممتلكاتها.فهذا سيقوي الثقة بين الزوجين فالبعض يعتقدون أن الثقة تنحصر في عدم الخيانة فقط، فالثقة هي بأن كل طرف لن يضر الأخر برفضه أو من خلال محاولة التحكم به.ونفس الحال

بالنسبة للسيطرة التي يصاحبها دوما ويحركها عدم الثقة،لذلك يجب التأكد من أن حب كل طرف للأخر لايملأه هوس التملك ولا الطمع الذي يدفع بالشريك إلى الابتعاد والهرب.

الخاتمة:

مفهوم الشباب كمفهوم الثقافة من المفاهيم التي يصعب تعريفها أو تحديد معانيها بدقة. وفي هذا الإطار، لا يحق تجاوز أو إغفال أن الشباب من الفئات الاجتماعية العريضة في أي مجتمع. ومن الخطأ التعامل مع هذه الفئة على أنها وحدة متجانسة ومنسجمة ومتساوية. بل إنها كتلة تتباين من فئة لأخرى ومن مجتمع لآخر، بحسب المستوى التعليمي والثقافي والوضع الاجتماعي والاقتصادي، ليس فقط بالنسبة لهؤلاء الشباب، ولكن أيضا، بالنسبة للمجتمع الذي يعيشون فيه[1]. أما فيما يعود لمفهوم الثقافة، فإن عددا كبيرا من الباحثين يعتبرون بأن الثقافة سلوك يكسبه الفرد عن طريق التعليم.إلا أن عالم الأنثروبولوجيا المشهور تايلور، كان يرى بأن الثقافة، إذا فهمت بالمعنى الإثنوغرافي الواسع، فهي: " ذلك الكل المعقد الذي يشتمل على المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف، ومختلف القدرات التي يكتسبها الإنسان من المجتمع باعتباره عضوا فيه نستنتج مما سبق، أن مفهومي الشباب والثقافة يخضعان لمنطق التغير الذي يخضع له المجتمع ككل. وفي نفس الوقت، هناك من الأوجه، فيهما معا، ما يجعلهما يخضعان أيضا لمنطق الثبات والاستمرارية. إن مفهوم التغير لم يستخدم بشكل محدد إلا بعد أن تطورت مناقشة نظريتي التقدم، والتطور في علم الاجتماع المعاصر.تختلف مصادر التغير الاجتماعي، إلا أنه يمكن القول بأن هناك مصدرين للتغير هما:

1- **المصدر الداخلي**: أي أن يكون نتيجة لتفاعلات تتم ضمن الواقع الاجتماعي أو النسق الاجتماعي ، فتعمل على بلورة نوع من الوعي الداعي بل والقابل للتغير، مثل القرارات

الإدارية والتعليم، والمشروعات الكبرى،وكذلك بعض الحركات الداعية للتجديد أو الإصلاح.

2- **المصدر الخارجي**: الذي يأتي من خارج النسق ، نتيجة انفتاح المجتمع واتصاله بغيره من المجتمعات الأخرى،وما ينتج عن ذلك من الاستيرادات والإعلام والابتعاثات .

---

[1]علي شعباني،الشباب وثقافة الشباب بين الثبات والتغير،التجديد،2014.03.04

إلا أن رغم كل هذه التأثيرات والتغيرات لازال الشباب يحافظ على بعض القيم المجتمعية وبقيت ثابتة عندهم، فالتغير نقصد به أن القيمة يمكن لها أن تأخذ شكلا آخر غير الشكل الذي آنت عليه في الحياة البدوية أو الحضرية الصرفة كما يمكن أن يشير التغير إلى معنى الزوال والاضمحلال للقيمة تحت تأثير التحضر والتحول يقع في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة ويصيب الإنسان والنظم والظواهر الاجتماعية سواءا كان ذلك في البناء أو الوظيفة ويمكن أن يشمل أيضا التغير أنماط السلوك والأفكار والمعتقدات والقيم. ويحدث التغير نتيجة تفاعل مجموعة معقدة من التغيرات وليس نتيجة متغير واحد. أما الثابت فهو يشير إلى بقاء القيمة كما هي عليه سواء في الحياة البدوية أو الحياة الحضرية، أي أن عملية التحضر لم تؤثر عليها وبقيت ثابتة لدى أفراد المجتمع.

بعد القيام بهذه الدراسة الميدانية، وبعد تحليل المعطيات التي تحصلنا عليها من خلال المقابلات التي أجريت مع مجموعة من المبحوثات، وهن من مكتتبات سكنات البيع بالإيجار(AADL)،والتي تراوحت أعمارهن مابين 25و37سنة.لاحظنا اختلاف في الآراء والتصريحات حول الأسباب والدوافع التي تجعل المرأة الشابة الغير متزوجة تستغل استقلاليتها بمحاولتها كسب مسكن خاص بها،خاصة أننا في مجتمع ذكوري تحكمه العادات والتقاليد ويرفض فكرة استقلالية المرأة.وبهذا سنبين أهم الأسباب التي ساعدت في تحرر المرأة:

- محاولة النساء الانعتاق من هيمنة التقاليد والأفكار الذكورية المجحفة ،نجحت في خلق حركة جماعية ترفع صوت المرأة وحقوقها بمساعدة المستنيرين من الرجال.
- النضج والوعي الثقافي و مواكبة العصر، والقيام بدور فرد فاعل في المجتمع مرهون بالتعلم، فالتعليم لعب دورا كبيرا في حياة المرأة على جميع الأصعدة.
- تخلص المرأة من تبعية الرجل والقدرة على تحقيق ذاتها .
- الانفلات من النظام الأبوي(سلطة ذكورية)،أدى إلى تغير المجتمع وبالتالي التخلص من مجتمع يميز بين أعضاءه على أساس الجنس.
- الانتقال من الأسرة الكبيرة الممتدة التي تقوم على سلطة كبار العائلة،إلى الأسرة المصغرة(النووية) التي تتميز بالديمقراطية وحرية التعبيرلأبناءها.

وعلى هذا الأساس ومن خلال التحليل العلمي توصلنا إلى النتائج التي جسدتها المرأة على أرض الواقع:

- أن المرأة كثرت عليها الأعباءُ، فأصبحتْ تُمَثِّل دور الأم، ودور الزوجة، ودورًا ثالثًا هو دور السياسية، ورابعًا دور العاملة، وخامسًا دور الأب ."من خلال خروجها للعمل وامتلاكها لأشياء من أولويات الرجل والتزاماته كاكتساب السيارة والسكن الخاص" .
- اضطرت المرأة لأن تؤمّن مستقبلها بعمل من الأعمال لأنها أصبحت تخاف أن لا تشعر بالأمان مع زوجها مستقبلا وتخشى طغيانه.
- تغيرت نظرة المرأة وأصبحت تفكر في المستقبل بشكل واع وسليم.كما أصبحت تنظر الى حريتها أنها تكمن في عملها وممتلكاتها.
- تغير وضعية المرأة وأصبح لها وجود داخل الأسرة والمجتمع معا،كما أصبحت تشعر بمكانتها ماجعلها تشعر بالارتياح،فالعمل أعطاها فرصة لاثبات ذاتها.

- حققت المرأة استقلالية ذاتية و حرية لم تكن تتمتع بها في الماضي، حيث صار يترك لها القرارات و تشاور في كل شيء.

هذا لا يثير أدنى شكّ أبدا،أن المرأة قادرة على تحمّل المسؤولية مثلها مثل الرجل، حسب رأيي أنّها في كثير من المجالات هي قادرة أكثر من الرجل، وليس المجال اليوم أن تطلب المرأة إسناد المسؤولية لها، لأنّها استطاعت أن تقتطع لنفسها بإمكاناتها وقدراتها مسؤوليات عديدة في المجتمع، سواء في الجزائر أوعبر العالم.. الإشكال في من يسند لها هذه المسؤولية، إن كان الأمر بيد الرجل، فمعنى هذا أنّها مازالت تعتبر قاصرة أمامه، أن تصل المرأة إلى المسؤوليات، فهذا يجب أن يكون بجهدها وقدراتها وليس بقرار وقبول من الرجل. فالعراقيل هي النظرة القاصرة للرجل تجاه المرأة،كذلك نظرة المرأة إلى نفسها، في الجزائر هناك أيضا نظرة الأسرة والمحيط الاجتماعي، إضافة إلى الأفكار المسبقة والفكر المغلق وحتى النظرة الإزدرائية (الاحتقارية) للمرأة المسؤولة، فيجب نقل المرأة المثقّفة والمتحرّرة من عقد الأفكار البالية. فالمجتمع يتطوّر ويرقى بالرجل وبالمرأة وليس بأحدهما فقط[1].

[1] السيدة شهيرة قروابي ،المساء،جريدة جزائرية ،2016.03.06